

Distr.: Limited
17 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بإيصالات المستودعات)
الدورة الحادية والأربعون
نيويورك، 5-9 شباط/فبراير 2024

مشروع دليل اشتراع قانون الأونسيترال واليونيدروا النموذجي بشأن إيصالات المستودعات

- 1- تتضمن هذه المذكرة في مرفقها المشروع الأولي لدليل اشتراع القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات لكي ينظر فيه الفريق العامل.
- 2- وقد أعد مشروع الدليل الفريق العامل المعني بوضع قانون نموذجي بشأن إيصالات المستودعات - دليل الاشتراع، الذي شكله اليونيدروا بالتشاور مع أمانة الأونسيترال (روما، 13-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023). ومن المقرر النظر فيه بالاقتران مع مشروع القانون النموذجي المنقح (A/CN.9/WG.I/WP.133). ولن يتناول مشروع الدليل باستفاضة الأحكام المتعلقة بإيصالات المستودعات الإلكترونية ريثما يبت الفريق العامل في النهج المستصوب اتباعه في هذا الشأن.
- 3- ويتألف مشروع دليل الاشتراع من أربعة أجزاء رئيسية، هي فيما يلي:
 - الجزء الأول - الغرض من هذا الدليل
 - الجزء الثاني - مقدمة للقانون النموذجي
 - الجزء الثالث - شرح كل مادة على حدة
 - الجزء الرابع - التشريع المتمم
- 4- ويعرض الجزء الأول الغرض من الدليل بينما يعرض الثاني الغرض من القانون النموذجي. ويقدم الجزء الثالث شرحاً شاملاً لفرادى أحكام القانون النموذجي، بما يشمل شرح خلفياتها والغرض منها وعلاقاتها بالإطار القانوني الأعم للدولة التي تشترع القانون النموذجي. ويقدم الجزء الرابع إرشادات لصوغ التشريع المتمم الذي يلزم وضعه لتنفيذ القانون على الصعيد الداخلي.
- 5- وتعرب الأمانة عن امتنانها لأعضاء الفريق العامل والمراقبين، وهم السيدة إلسا أياالا والسيد ماريك دوفيفيتش والسيد آدم غروس والسيد توماس جونسون والسيدة دورا نيو والسيدة جاكلين أودوندو والسيدة تيريسا رودريغيس دي لاس إيراس بايي والسيد هيرو سونو والسيدة غوو يو، على مساهماتهم في هذه الوثيقة.



المرفق

قانون الأونسيترال واليونيديروا النموذجي بشأن إيصالات المستودعات

دليل الاشتراع

المحتويات

الصفحة

4	أولاً- الغرض من هذا الدليل
5	ثانياً- مقدمة للقانون النموذجي.....
5	ألف- معلومات أساسية وتاريخ الصياغة.....
6	باء- الغرض من القانون النموذجي.....
7	جيم- النطاق
8	دال- الهيكل.....
9	هاء- إيصالات المستودعات الإلكترونية.....
10	واو- ممارسات التمويل المتعلقة بإيصالات المستودعات
13	زاي- مسائل القانون الدولي الخاص.....
14	ثالثاً- شرح كل مادة على حدة.....
14	الفصل الأول - النطاق وأحكام عامة
14	المادة 1 - نطاق الانطباق
15	المادة 2 - التعاريف
17	المادة 3 - شكل إيصالات المستودعات.....
17	المادة 4 - حرية الأطراف.....
17	المادة 5 - التفسير.....
18	الفصل الثاني - إصدار إيصال المستودع ومضمونه؛ التحوير والاستبدال
18	المادة 6 - الالتزام بإصدار إيصال مستودع.....
18	المادة 6 مكرراً - إيصال المستودع الإلكتروني.....
18	المادة 7 - التأكيدات التي يقدمها المودع.....
19	المادة 8 - إدماج اتفاق التخزين في إيصال المستودع.....
19	المادة 9 - المعلومات الواجب إيرادها في إيصال المستودع.....
20	المادة 10 - معلومات إضافية يجوز إيرادها في إيصال المستودع
20	المادة 11 - البضائع المعبأة في طرود مختومة والحالات المماثلة
21	المادة 12 - تحوير إيصال المستودع.....
21	المادة 13 - فقدان إيصال المستودع أو تلفه.....
22	المادة 14 - تغيير الوساطة المستخدمة لإيصال المستودع.....

23	الفصل الثالث - التحويلات والتعاملات الأخرى في إيصالات المستودعات القابلة للتداول.....
23	المادة 15 - تحويل إيصال مستودع قابل للتداول.....
24	المادة 15 مكررا - معيار الموثوقية العامة لإيصالات المستودعات الإلكترونية.....
24	المادة 16 - حقوق المحال إليه عموما.....
25	المادة 17 - الحائز المحمي لإيصال مستودع قابل للتداول.....
25	المادة 18 - حقوق الحائز المحمي لإيصال مستودع قابل للتداول.....
27	المادة 19 - نفاذ الحق الضماني تجاه أطراف ثالثة.....
28	المادة 20 - التأكيدات التي يقدمها محيل إيصال المستودع القابل للتداول.....
28	المادة 21 - التأكيدات المحدودة التي يقدمها الوسيط.....
29	المادة 22 - المحيل ليس ضامنا.....
29	الفصل الرابع - حقوق مشغل المستودع والتزاماته.....
29	المادة 23 - واجب العناية.....
29	المادة 24 - واجب الفصل بين البضائع.....
30	المادة 25 - الحق الرهني لمشغل المستودع.....
31	المادة 26 - التزام مشغل المستودع بالتسليم.....
31	المادة 27 - التسليم الجزئي.....
31	المادة 28 - تقسيم إيصال المستودع.....
32	المادة 29 - أعذار الإعفاء من الالتزام بالتسليم.....
32	المادة 30 - إنهاء مشغل المستودع للتخزين.....
33	الفصل الخامس - السندات الرهنية.....
34	المادة 31 - إصدار السند الرهني وشكله.....
35	المادة 32 - مفعول السند الرهني.....
36	المادة 33 - التحويلات والتعاملات الأخرى.....
37	المادة 34 - حقوق مشغل المستودع والتزاماته.....
38	الفصل السادس - انطباق هذا القانون.....
38	المادة 35 - بدء النفاذ.....
38	المادة 36 - إلغاء القوانين الأخرى وتعديلها.....
39	رابعاً - التشريع المتمم.....
39	ألف - مقدمة.....
40	باء - الترخيص والإشراف.....
42	جيم - التأمين.....
44	دال - السجل المركزي لإيصالات المستودعات.....

قانون الأونسيتال واليونيدرو النموذجي بشأن إيصالات المستودعات

دليل الاشتراع

أولاً - الغرض من هذا الدليل

6- الغرض من دليل الاشتراع هذا هو توفير إرشادات شاملة لتنفيذ القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات ("القانون النموذجي") على الصعيد الداخلي⁽¹⁾. وبناء على ذلك، يتألف الدليل من أربعة أجزاء: يعرض الجزء الأول الغرض من الدليل بينما يعرض الثاني الغرض من القانون النموذجي. أما الجزء الثالث، فيقدم شروحا شاملة لفرادى أحكام القانون النموذجي، بما يشمل شرح خلفياتها والغرض منها وعلاقاتها بالإطار القانوني الأعم للدولة التي تشترع القانون النموذجي ("الدولة المشترعة"). ويقدم الجزء الرابع إرشادات لصوغ التشريع المتمم الذي يلزم وضعه لتنفيذ القانون على الصعيد الداخلي. ويوضح الدليل في مختلف أقسامه العلاقة مع التشريعات الداخلية الأوسع نطاقا وكذلك مع الإطار القانوني الدولي ذي الصلة، وخصوصا قانون الأونسيتال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة ("قانون الأونسيتال للمعاملات المضمونة")⁽²⁾ وقانون الأونسيتال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ("قانون السجلات الإلكترونية")⁽³⁾.

7- ويخاطب الدليل في المقام الأول الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومات التي تنتظر في وضع أطر قانونية لنظم إيصالات المستودعات أو في إصلاح الأطر القانونية لنظم إيصالات المستودعات القائمة لديها. وعلاوة على ذلك، يوفر الدليل توضيحات للأساس المنطقي للأحكام وتطبيقاتها، مما يجعله أيضا مصدرا مرجعيا مساعدا لكل من يستعمله، بمن في ذلك مشغلو المستودعات والمودعون وحائزو إيصالات المستودعات والمقرضون، وكذلك القضاة والمحكمون وغيرهم من الممارسين. وأخيرا، يمكن أيضا للمؤسسات الإنمائية، التي تدعم البلدان في الإصلاحات القانونية، أن تستخدمه كأداة في عملها.

8- وهناك عدة أحكام في القانون النموذجي، وكذلك الفصل الخامس الاختياري (السندات الرهنية)، تشير إلى أن على الدولة المشترعة أن تبت في الخيارات البديلة التي يطرحها القانون أو أن تختار من بينها. وقد أدرجت معظم هذه الخيارات في القانون النموذجي لمراعاة الاختلافات الهيكلية بين مختلف الأسر والتقاليد القانونية في النهج المتعلقة بتصميم نظم إيصالات المستودعات. ويشرح الدليل خلفيات تلك القرارات أو الخيارات وآثارها من أجل مساعدة الدول المشترعة في هذا الصدد.

9- ومن واقع إدراك أن الإصلاح القانوني يسير في اتجاه وضع إطار لإيصالات المستودعات الإلكترونية، يقدم هذا الدليل مناقشة مفصلة حول تنفيذ إطار يدعم ويعزز إصدار إيصالات المستودعات الإلكترونية وتحويلها، بصرف النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو النموذج المستخدم.

10- وقد أعد هذا الدليل الفريق العامل التابع لليونيدرو والمعني بوضع قانون نموذجي بشأن إيصالات المستودعات ("الفريق العامل التابع لليونيدرو") بالتعاون مع أمانتي اليونيدرو والأونسيتال، استنادا إلى مداولات الفريق العامل التابع لليونيدرو والفريق العامل الأول التابع للأونسيتال⁽⁴⁾.

(1) وثيقة اليونيدرو 9 (81) A.G.

(2) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.17.V.1.

(3) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.17.V.5.

(4) تقارير الفريق العامل التابع لليونيدرو متاحة على موقع اليونيدرو الشبكي. وتقارير الفريق العامل التابع للأونسيتال متاحة على موقع الأونسيتال الشبكي.

ثانياً - مقدمة للقانون النموذجي

ألف - معلومات أساسية وتاريخ الصياغة

11- إيصالات المستودعات هي مستندات [ورقية] [غير إلكترونية] أو إلكترونية الشكل يصدرها مشغلو المستودعات وتثبت حقوق الملكية في سلعة أو بضائع مخزنة ويمكن تداولها تجارياً أو استخدامها كضمانات رهنية للحصول على ائتمان.

12- وقد يسر استحداث هذه الإيصالات التجارة والتمويل، وأدخل العمل بها في معظم الأحيان في إطار نظم وضعت من أجل تنظيم ومراقبة عمل مشغلي المستودعات، الذين يصدرونها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام إيصالات المستودعات يعزز من سلامة ومرونة الأسواق والنظام المالي، ويحمي مصالح الأطراف في أي معاملة تجارية أو تمويلية. وهو يقوم بذلك من خلال خمس وظائف رئيسية:

- تسليم البضائع: يمنح إيصال المستودع حائزه الحق في تسلم السلعة المخزنة (رهنا بدفع الرسوم المستحقة للمشغل)؛

- الحفظ: يدين مشغل المستودع لحائز الإيصال بواجب تخزين البضائع وصون البضائع المخزنة/حفظها وفقاً للمعايير والشروط المحددة في الإيصال، فضلاً عن واجب العناية العام القانوني؛

- التقييم: من شأن تحديد نوع البضائع المخزنة و/أو وزنها و/أو نوعيتها في إيصال المستودع تمكين الممولين أو الأطراف المقابلة التجارية من تقييمها دون الحاجة، في معظم الحالات، إلى إجراء فحص مادي لها قبل ذلك، مما يزيد من الكفاءة في المعاملات، بما في ذلك المعاملات التي تقصل بين أطرافها مسافات بعيدة؛

- الرهن: إيصال المستودع هو سند ملكية يمكن رهنه لضمان التزام الحائز بسداد قرض أو تقديم ائتمان آخر؛

- التجارة: يمكن تحويل إيصال المستودع إلى طرف تجاري مقابل، دون فحصه، للوفاء بالتزامات التسليم، دون اشتراط النقل الفعلي للبضائع أو معاودة اعتمادها، سواء في إطار عملية بيع مباشرة بين طرفين أو من خلال بورصة للسلع الأساسية.

13- وتستند جميع الوظائف الخمس إلى ضمان يقدمه مشغل المستودع، وفقاً لما يقضي به القانون، بشأن وجود البضائع وحالتها وتوافرها، مدعوماً بموارد مالية كافية لدفع التعويضات اللازمة في حال تلف البضائع (على سبيل المثال، بسبب السرقة أو الحريق أو الفيضانات وغير ذلك من "الأخطار") أو إخلال المشغل بالتزاماته (على سبيل المثال، نتيجة الاحتيال أو الإهمال أو الخسائر غير المبررة). وعادة ما تشمل الموارد المالية التي يستند إليها المشغل في تقديمه لهذا الضمان التأمين والتعهد بالأداء والميزانية العمومية (وتخضع تلك الميزانية لمتطلبات الحد الأدنى من القيمة الصافية).

14- وقد أخذت أهمية إيصالات المستودعات في البروز على نحو متزايد كأداة لتحقيق الشمول المالي في البيئات الإنمائية على وجه التحديد. فممارسات الإقراض السائدة في العالم النامي تركز في العادة على الأشكال التقليدية للضمانات الرهنية مثل العقارات والموجودات الثابتة. بينما الممارسة العملية تظهر أن الأطراف الفاعلة الصغيرة الحجم، بمن في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، غالباً ما تقتصر إلى الضمانات الرهنية التقليدية، ومن ثم تواجه حواجز تمنعها من الحصول على التمويل. غير أن الأطراف الفاعلة الصغيرة الحجم كثيراً ما يكون لديها موجودات منقولة - ولا سيما المدخلات والمخرجات الزراعية - التي يمكن تخزينها في مستودع واستخدام إيصالات المستودع كضمان رهني للحصول على قرض.

15- وكثيرا ما ينطوي نهج الإصلاح القانوني لنظم إيصالات المستودعات على سن قانون يحكم تلك النظم. ونطاق هذا القانون أوسع من نطاق القانون النموذجي، فهو عادة ما يجمع بين أحكام القانون الخاص والأحكام التنظيمية. أما القانون النموذجي، فهو لا يركز إلا على جوانب القانون الخاص، أي الجوانب التي تحدد حقوق والتزامات أطراف إيصال المستودع في سياق المعاملات. وعلى النقيض من ذلك، تغطي الأحكام التنظيمية أيضا الجوانب التالية ضمن أمور أخرى:

- ولاية السلطة التنظيمية وصلاحياتها وحوكمتها؛
- معايير وإجراءات الترخيص لمشغلي المستودعات (في بعض الأحيان أيضا جهات التصديق والتفتيش على الجودة والأوزان والموازين)؛
- المخالفات والعقوبات والإجراءات التأديبية.

16- وإدراكا لما تنطوي عليه إيصالات المستودعات من إمكانات هامة لتعزيز النظم الزراعية والصناعية والمالية للاقتصادات النامية، قدمت عدة مؤسسات إنمائية عالمية، مثل مجموعة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، الدعم لنظم إيصالات المستودعات، التي كثيرا ما يكون الإصلاح القانوني عنصرا رئيسيا فيها⁽⁵⁾. [سوف يستكمل تاريخ الصياغة لاحقا.]

باء - الغرض من القانون النموذجي

17- الغرض من القانون النموذجي هو مساعدة الدول على صوغ قانون عصري لإيصالات المستودعات يدعم إصدار وتحويل الإيصالات الإلكترونية والورقية على حد سواء. والقصد منه أن يكون مفيدا على السواء للدول التي لا تملك في الوقت الحالي قوانين تمكينية لإيصالات المستودعات والدول التي لديها بالفعل قوانين من هذا القبيل ولكنها ترغب في تحديثها - على سبيل المثال لدعم استخدام إيصالات المستودعات الإلكترونية.

18- والهدف الرئيسي من القانون النموذجي هو تسهيل المعاملات التجارية التي تنطوي على بضائع مخزنة. وفي حين أن البضائع المخزنة في المستودعات يمكن نقل ملكيتها بسهولة باستخدام إيصالات المستودعات، فإن من الممكن أيضا استخدامها كضمانات رهنية. وعليه، فإن الهدف الآخر من القانون النموذجي هو تعزيز التمويل القصير الأجل في القطاع الزراعي. فهو، من خلال مساعدة الدول على وضع قوانين حسنة التصميم بشأن إيصالات المستودعات، سيبسر الحصول على الائتمان ويخفض تكلفة التمويل للمزارعين بتوفير شكل مضمون من الضمانات الرهنية للحصول على القروض. وسيؤدي توحيد القواعد المتعلقة بإصدار إيصالات المستودعات وتحويلها إلى تحسين الثقة في نظم إيصالات المستودعات، مما سيجذب بدوره استثمارات من القطاع الخاص إلى القطاع الزراعي.

19- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواءمة بين قوانين إيصالات المستودعات ستساعد في تشكيل أسواق إقليمية ودولية.

20- وسيكون هذا الإطار القانوني مفيدا بوجه خاص للبلدان النامية، حيث ينطوي القانون النموذجي على إمكانات يمكن أن تزيد من إنتاج الأغذية في العالم وتساعد في التغلب على تحدي الأمن الغذائي من

(5) نشرت عدة منظمات منها وثائق إرشادية بشأن الإصلاح القانوني، مثل منشور الفاو والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الصادر في عام 2015 تحت عنوان: *Designing warehouse receipt legislation Regulatory options and recent trends* والدليل الصادر عن مجموعة البنك الدولي في عام 2016 تحت عنوان *"A Guide to Warehouse Receipt Financing Reform: Legislative Reform"*.

خلال تحسين قدرة المزارعين في هذه البلدان على زراعة وتخزين المحاصيل وغيرها من المنتجات الزراعية. ويمكنه في هذا الصدد أن يساهم في تحقيق الهدف 2 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

جيم - النطاق

21- يتضمن القانون النموذجي أحكاما تتناول جوانب القانون الخاص المتصلة بنظم إيصالات المستودعات، أي إصدار إيصالات المستودعات وتحويلها وحقوق الأطراف والتزاماتها في سياق المعاملات. ولا يتضمن أحكاما تنظيمية من قبيل الأحكام التي ترد بوجه عام في القوانين الحاكمة لنظم إيصالات المستودعات، مثل متطلبات الترخيص والإشراف والتأمين. وينبغي أن يواكب اشتراط القانون النموذجي إصدار صك تشريعي يتضمن القواعد المتممة التي يتناولها بمزيد من التفصيل الجزء الرابع.

22- ومن المهم ملاحظة أن نطاق قانون النموذجي يتجاوز السلع الزراعية إلى أنواع أخرى من السلع التي يمكن أن تكون موضوع إيصال المستودع. فالفقرة 1 من المادة 1 من القانون النموذجي توضح أن القانون ينطبق على "إيصالات المستودعات"، دون أن تفرض أي قيود على نوع البضائع التي يمكن أن تغطيها تلك الإيصالات. وعلاوة على ذلك، تقدم الفقرة 2 من المادة 1 تعريفا عاما لإيصال المستودع لا يتضمن أي شروط تحد من انطباقه على أي قطاع معين.

23- ومن الجوانب الهامة لنطاق القانون النموذجي إمكانية تطبيقه على إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية على حد سواء، حيث أخذت الكثير من الدول في السنوات الأخيرة في استحداث إيصالات مستودعات إلكترونية كبديل للإيصالات الورقية أو أخذت تفكر في سن تشريعات قاصرة على إيصالات المستودعات الإلكترونية، ذلك أن الإيصالات الإلكترونية تحسن من كفاءة التعامل التجاري وتيسر الحصول على الائتمان عن طريق إزالة الحاجة إلى التحويل المادي للإيصالات، مما يسمح بإجراء معاملات فورية منخفضة التكلفة. غير أن تفعيل هذه المزايا يتطلب أن تكون إيصالات المستودعات الإلكترونية "مكافئة وظيفيا" لنظيراتها الورقية والعكس بالعكس. والفقرة 2 من المادة 1 مهمة في هذا الصدد لأنها توضح أن إيصال المستودع يمكن أن يكون "سجلا إلكترونيا" أو "مستندا ورقيا". وعلاوة على ذلك، تجيز المادة 14 تغيير الوسطة المستخدمة في إصدار إيصال المستودع دون المساس بحقوق الأطراف والتزاماتها.

24- ويمتد نطاق القانون النموذجي أيضا ليشمل إيصالات المستودعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول على السواء. وهذان النوعان من الإيصالات معرفان في الفقرتين الفرعيتين 4 و5 من المادة 2 على التوالي. ويحدد الفصل الثالث من القانون النموذجي القواعد المتعلقة [بإنشاء] الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات القابلة للتداول ونفاذها تجاه الأطراف الثالثة. وكانت المشاريع السابقة للقانون النموذجي تتضمن أيضا فصلا مخصصا على الوجه التحديد لإيصالات المستودعات غير القابلة للتداول؛ غير أنه حذف في نهاية المطاف لأن الاستخدام المعتاد لإيصالات المستودعات غير القابلة للتداول في الترتيبات المعروفة باسم "التخزين الميداني" (field warehousing) اعتبر خارج نطاق القانون النموذجي. وبناء على ذلك، فإن القانون النموذجي يشمل في نطاقه إيصالات المستودعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول على السواء، لكن محور تركيزه منصب على إيصالات المستودعات القابلة للتداول.

25- ويمتد نطاق القانون النموذجي أيضا ليشمل وظيفتي التحويل والضمان لإيصالات المستودعات (القابلة للتداول). وتتناول المواد 15 إلى 18 مسألة تحويل إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية وآثار هذه التحويلات على المحال إليهم. وهذه الأحكام، ولا سيما المتعلقة منها بالمحال إليه الذي يتمتع بمركز الحائز المحمي، مهمة في تعزيز الكفاءة التجارية لأنها تعزز الثقة في نظام إيصالات المستودعات. وتكفل

المادة 19 إحكام الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات، مما ييسر الحصول على الائتمان. ومن ثم، فإن الدول المشترعة الراغبة في تكوين إطار قانوني مؤات للمعاملات المضمونة، بما في ذلك الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات، تُشجّع على تنفيذ قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة.

26- ويلاحظ في نهاية المطاف أن إدراج الفصل الخامس الاختياري الذي يتناول "السندات الرهنية" يتيح انطباق القانون النموذجي على كل من النظام الواحد لإيصالات المستودعات والنظام المزدوج لإيصالات المستودعات. فإذا كانت الدولة تود أن تحتفظ بنظام مزدوج لإيصالات المستودعات أو أن تستحدث نظاما من هذا القبيل، فعليها إما اعتماد الفصل الخامس بشكله الحالي أو إدماج محتوياته في المتن الرئيسي للقانون النموذجي. وهذا النوع من النظم أكثر شيوعا في بلدان القانون المدني، ولا سيما بلدان أمريكا الجنوبية، وهو ينطوي على إصدار مستثنين منفصلين يتعلقان بحقوق الملكية والحقوق الضمانية في البضائع. أما الدول التي تود الاحتفاظ بنظام واحد لإيصالات المستودعات أو استحداث نظام من هذا القبيل، فلن تحتاج إلى إدراج الفصل الخامس في تشريعاتها.

دال - الهيكل

27- ينقسم القانون النموذجي إلى ستة فصول مرتبة على النحو التالي: النطاق وأحكام عامة؛ إصدار إيصال المستودع ومضمونه؛ التحويل والاستبدال؛ التحويلات والتعاملات الأخرى في إيصالات المستودعات القابلة للتداول؛ حقوق مشغل المستودع والتزاماته؛ السندات الرهنية؛ انطباق هذا القانون.

28- ويحدد الفصل الأول المعنون "النطاق وأحكام عامة" معالم نطاق انطباق القانون النموذجي، مع التشديد بوجه خاص على انطباقه على إيصالات المستودعات الإلكترونية والورقية على السواء، ويقدم تعاريف للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في كامل نص القانون. وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا الفصل أحكاما تتعلق بحرية الأطراف وكذلك تفسير القانون فيما يتعلق بمصدره الدولي والحاجة إلى تعزيز التوحيد في تطبيقه.

29- ويتعلق الفصل الثاني بمسألة "إصدار إيصال المستودع ومضمونه؛ التحويل والاستبدال". ويتناول الفصل كيفية إصدار إيصالات المستودعات وماهية مضمونها، مع إلزام مشغل المستودع بإصدار إيصال المستودع بناء على طلب المودع، ويحدد المعلومات التي ينبغي إدراجها في الإيصال، إلى جانب المعلومات الإضافية التي قد يود مشغل المستودع إدراجها. كما يتناول مسألة إدخال تغييرات في إيصالات المستودع بعد تاريخ إصدارها، واستبدال إيصالات المستودع في حال فقدانها أو تلفها وتغيير الوسطة المستخدمة في إصدار الإيصال من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني أو العكس.

30- ويتناول الفصل الثالث "التحويلات والتعاملات الأخرى في إيصالات المستودعات القابلة للتداول". وهو يحدد متطلبات تحويل إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية القابلة للتداول على السواء. ثم يشرح حقوق المحال إليهم، بما في ذلك الحقوق الإضافية للمحال إليهم الذين يتمتعون بمركز "الحائز المحمي"، وكذلك نفاذ الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات القابلة للتداول تجاه الأطراف الثالثة. وأخيرا، يتضمن هذا الفصل أحكاما تتعلق بالتأكدات والضمانات التي يقدمها المحيل إلى المحال إليه.

31- ويبين الفصل الرابع "حقوق مشغل المستودع والتزاماته"، بما في ذلك واجب العناية، وواجب الإبقاء على البضائع منفصلة، والالتزام بتسليمها كليا أو جزئيا بناء على تعليمات الحائز، وكذلك الأعداء التي تبيح التحلل من هذا الالتزام بالتسليم. ويتضمن هذا الفصل أيضا أحكاما تتعلق بالحقوق الرهنية لمشغل المستودع في البضائع المخزنة، وإمكانية تقسيم إيصال المستودع، وإنهاء مشغل المستودع للتخزين. وحقوق مشغل المستودع والتزاماته المبينة في هذا الفصل هي في حدود ما يلزم لإعمال القانون النموذجي.

32- أما الفصل الخامس الذي يتناول "السندات الرهنية"، فهو فصل اختياري يقصد منه فحسب أن تعتمد الدول المشترعة التي تسعى إلى إصلاح أو تنفيذ نظام مزدوج لإيصالات المستودعات. وفي هذا النظام، يصدر مشغل المستودع إيصالا وسندا رهنيا. ويمنح السند الرهني حائزه حقا ضمانيا في البضائع المشمولة بإيصال المستودع، وتكون حقوق حائز إيصال المستودع مرهونة بحقوق حائز السند الرهني. أما في النظام الواحد لإيصالات المستودعات، فلا يصدر سوى إيصال مستودع واحد بالبضائع المودعة. ويتناول الفصل الخامس عدة مسائل تتعلق بالسندات الرهنية، بما في ذلك إصدارها وشكلها، وأثرها وتحويلها، وحقوق مشغل المستودع والتزاماته.

33- ويتضمن الفصل السادس الذي يتناول "انطباق هذا القانون" أحكاما تتعلق ببدء نفاذ هذا القانون وإلغاء القوانين الأخرى وتعديلها في الدولة المشترعة⁽⁶⁾.

هاء - إيصالات المستودعات الإلكترونية

34- يعترف القانون النموذجي بأهمية إيصالات المستودعات الإلكترونية في الممارسات التجارية الحديثة وتدل على ذلك صياغته المحايدة تكنولوجيا. وإيصال المستودع الإلكتروني مُعرّف لأغراض القانون النموذجي في الحكم الأول منه (المادة 1)، الذي يحدد نطاق انطباقه، بأنه "سجل إلكتروني أو مستند ورقي" يستوفي شروطا معينة (الفقرة 2 من المادة 1).

35- والقانون النموذجي هو نص محايد تكنولوجيا، فهو ينطبق على إيصالات المستودعات الإلكترونية والورقية على حد سواء. وبهذا يسلم القانون النموذجي بالأهمية المتزايدة لإيصالات المستودعات الإلكترونية في العديد من الولايات القضائية التي تُستخدم فيها تلك الإيصالات بالفعل على نطاق واسع في المعاملات التجارية. وعلاوة على ذلك، يوفر هذا القانون إرشادات للمشرعين والمنظمين تهدف إلى تطويع الإطار القانوني/التنظيمي على نحو ييسر الانتقال إلى استخدام إيصالات المستودعات الإلكترونية مع النص على أحكام تمكينية في هذا الشأن. وهو لا يمنع الدولة من تنفيذ نظام مقتصر على استخدام إيصالات المستودعات الإلكترونية، غير أن هذا سوف يستلزم إدخال بعض التغييرات على القانون، وخصوصا لإلغاء الأحكام التي تنطبق حصرا على الإيصالات الورقية.

36- والقانون النموذجي متوافق مع استخدام أي نموذج، بما في ذلك ما يلي: النماذج المستندة إلى نظم تسجيل، والنماذج التي تعمل كنظم رقمية قائمة على التوكنات. ويمكن العثور على نماذج فرعية مختلفة داخل كل فئة، سواء كانت تستند إلى نظم تسجيل مفردة أو مركزية أو متعددة، أو نظم تسجيل عامة أو خاصة بقطاعات محددة، أو نظم تسجيل عمومية أو خصوصية، وما إلى ذلك. وينبغي تناول جميع هذه الجوانب الهيكلية والتنظيمية في القواعد المتممة، إذا ما تقرر ذلك.

37- وعند تنفيذ أحكام القانون النموذجي ووضع القواعد المتممة، ينبغي للمشرعين والمنظمين أن يأخذوا في الاعتبار، عند الاقتضاء، مخاطر التقادم القانوني في مواجهة التقدم التكنولوجي السريع وأن يسعوا إلى وضع حلول قائمة على الحياد التكنولوجي تحظى بتقدير دوائر الصناعة باعتبارها حلولاً تراعي أوضاع السوق وتُمكن من الابتكار.

(6) قد يعاد ترقيم هذا الفصل إذا قرر الفريق العامل اعتماد فصل بشأن إيصالات المستودعات الإلكترونية.

واو - ممارسات التمويل المتعلقة بإيصالات المستودعات

38- يشير تعبير "التمويل بضمان إيصالات المستودعات" إلى أي منتج وحل من المنتجات والحلول المالية التي تنطوي على رهن بضمان إيصالات مستودع يُمكن المقرض من تأمين سداد القرض الذي سيقدمه أو الوفاء بأي التزام آخر مقابل البضائع التي يمثلها الإيصال. وقد تركز المنتجات التمويلية على استخدام إيصالات المستودع كضمانة وحيدة أو على حزمة من الموجودات تشمل إيصالات المستودعات على النحو التالي:

- أفرزت الممارسات العملية الترتيبات التمويلية التالية عند استخدام إيصالات المستودع كضمانة وحيدة: عندما يخزن المودع بضائع في مستودع ويتلقى قرضا مقابل نسبة مئوية من قيمة البضائع المخزنة، يمكن أن يُعرّف المنتج باسم "خصم إيصالات المستودع"؛
- عندما يكون المورد هو الذي يأخذ التمويل بضمان إيصالات المستودع مقابل البضائع المخزنة في مستودع المشتري، يمكن أن يُعرّف المنتج باسم "تمويل المورد"؛
- عندما يكون المشتري - على سبيل المثال، تاجرا يجمع بضائع أو مصدرا يصدر بضائع أو صانعا يجهز أو يصنع أشياء - هو الذي يأخذ التمويل بضمان إيصالات المستودع مقابل البضائع المخزنة في مستودعه الخاص، يمكن أن يعرف المنتج باسم "التمويل بضمان المخزونات"؛
- توجد في بعض أنحاء أفريقيا أشكال غير رسمية من نظم التمويل بضمان إيصالات المستودعات عادة ما تستخدمها مؤسسات التمويل الصغرى بضمان المخزونات الغذائية التي تحتفظ بها المجتمعات المحلية في مخازن تابعة لهذه المجتمعات تعمل بنظام العهدة المزدوجة الأقفال، ويُعرف هذا المنتج باسم "الائتمان بضمان المخزونات"؛
- يمكن أن تُستخدم إيصالات المستودعات في العالم الإسلامي لدعم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو الخالية من الفوائد المصرفية، مثل المرابحة السلعية أو مرابحة البضائع.

39- وتشمل المنتجات والحلول المالية البارزة التي يكون فيها إيصالات المستودع مجرد أحد الموجودات المرهونة ما يلي:

- التمويل التجاري، وفيه يمكن أن يقترن رهن إيصالات المستودع بإحالة مستحقات المقرض، المرتبطة بأداة لضمان السداد (مثل خطاب الاعتماد)، ضمن آليات أخرى محتملة لتخفيف المخاطر، لدعم المعاملات عبر الحدود؛
- الإقراض بضمان الموجودات، وفيه يكون إيصالات المستودع واحدا من عدة موجودات منقولة مرهونة، تشمل في العادة المخزونات والمستحقات والحساب المصرفي؛
- الإقراض بضمان جميع الموجودات، وفيه يقدم المقرض قرضا بضمان كامل موجودات المقرض، المنقولة وغير المنقولة.

40- وبغض النظر عن جميع التنويعات الممكنة للتمويل بضمان إيصالات المستودعات، فإن هذا الضرب من التمويل في شكله التقليدي - أي في شكل منتج متعلق بخصم إيصالات المستودعات بوجه عام - يمكن وصفه على أنه يتضمن التدفقات التالية:

[سوف يدرج جدول لاحقا]

41- وبالنظر إلى ما هو أبعد من التمويل في السوق الأولية، يمكن أيضا توريق القروض المضمونة بإيصالات المستودعات وتداول الأدوات المالية الناتجة في أسواق رأس المال. ومن المعاملات الأكثر شيوعا

في الأسواق الثانوية استخدام آلية تمويل تعتمد على تسهيلات من المصرف المركزي أو على مؤسسات مالية أخرى ذات طابع خاص عادة ما تكون مملوكة للحكومة، وتوفر تلك الآلية التمويل للقطاع الزراعي. وتشمل وظائفها الداعمة للأنشطة الزراعية تقديم الائتمان مقابل قروض مضمونة بإيصالات المستودعات لتوفير تمويل منخفض التكلفة للمؤسسات المالية التي تقدم تلك القروض. وتجيز بعض اللوائح أن تستفيد القروض المضمونة بإيصالات المستودعات من ضروب من المعاملة التحوطية التفضيلية.

42- وعادة ما تصنف إيصالات المستودعات في بورصات المشتقات السلعية على أنها نوع من الضمانات الرهنية الصالحة للاستخدام كهوامش مقابل مراكز المشتقات. فإذا ما اعتبر مركز البائع بشأن أداة مشتقة خاصة بسلعة مستحقة التسليم فعليا مفتوحا حتى نهاية فترة التسليم، جاز له أن يقدم إيصالات مستودع إلى البورصة، وعادة ما يكون إيصالا يصدره مشغل أحد مستودعات التسليم التي يحددها البائع لهذا الغرض، ويحول البائع عندئذ الإيصالات إلى المشتري لإتمام عملية التسوية.

43- أما في بورصات التعامل الفوري في السلع، فإن إيصالات المستودع لا يفي فحسب بوظائف التسليم في تسوية العقود المتداولة في البورصة، على النحو الوارد أعلاه، بل هو مطلوب أيضا باعتباره الشرط الأساسي اللازم لكي يمارس البائع التجارة من خلال البورصة، حيث يوفر ضمانا تجاريا مسبقا بأن البضائع المعروضة للبيع موجودة بالفعل في المستودع وأن نوعيتها وكمياتها محددة بالفعل ومضمونة. وفي ضوء ما سبق، يتبين أن بعضا من أكبر عمليات التمويل بضمان إيصالات المستودعات وأكثرها تطورا في العالم تتم من خلال بورصات السلع أو بالاشتراك معها. وعند استخدام إيصالات المستودع في معاملة تجارية، سواء للحصول على ائتمان أو للوفاء بمتطلبات المركز التجاري، سوف ينظر المشتري أو المقرض المحتمل في مجموعة من المخاطر، هي فيما يلي:

- المخاطر القانونية: هل يسمح الإطار القانوني بإنشاء حقوق ضمانية وإحكامها وإنفاذها؟
- مخاطر العهدة: هل تضمن ترتيبات التخزين في المستودع وجود الضمانة الرهنية وقيمتها؟
- مخاطر الائتمان: هل سيكون لدى الطرف المقابل الاستعداد للوفاء بالتزاماته وهل سيكون قادرا على ذلك؟
- مخاطر السوق: هل سيوجد مشتر على استعداد لشراء البضائع؟
- مخاطر السعر: هل ستكون قيمة البضائع كافية للوفاء بالتزامات (إذا كان ذلك مطلوبا)؟

44- ووظيفة القانون النموذجي، الذي يهدف إلى توطيد القوانين المتعلقة بإيصالات المستودعات والمواءمة بينها في إطار أفضل الممارسات المتفق عليها دوليا، هي العمل على التخفيف من المخاطر القانونية ومخاطر العهدة على حد سواء، بما يمكنه من المساهمة في توسيع دائرة اعتماد نظم التمويل بضمان إيصالات المستودعات في العالم والمساهمة كذلك، وبشكل أعم، في تنامي استخدام إيصالات المستودعات كضمانات رهنية من أجل زيادة حجم التجارة في السلع وتقليل مخاطر التمويل.

45- أما من حيث التخفيف من المخاطر القانونية ومخاطر العهدة على حد سواء، فمن المتوقع أن يكون القانون النموذجي أداة تمكينية للتجارة والتمويل عبر الحدود على النحو التالي:

- يمكن للمقرضين أن يستفيدوا من المواءمة المتزايدة بين الأطر القانونية عبر الولايات القضائية لتكوين حافظات للتمويل بضمان إيصالات المستودعات عبر الحدود؛
- يمكن أن تقضي جهود المواءمة عبر الحدود أيضا إلى تكوين أسواق وبورصات إقليمية للسلع تستخدم إيصالات المستودعات الإلكترونية. وقد يعود ذلك بفوائد جمة على الاقتصادات الصغيرة التي كانت ستضطر لولا ذلك إلى بذل جهود مضيئة من أجل توفير ما يكفي لتلبية متطلبات تلك الأسواق من حيث الحجم والهيكل بالاعتماد على السوق الوطنية وحدها؛

• وأخيراً، قد تعجل المواءمة أيضاً بنشوء أسواق جديدة لبورصات السلع عبر الحدود، وما يرتبط بها من آليات للمقاصة والتسوية، وذلك بتمكين حقوق المشترين والبائعين في مختلف الولايات القضائية من التمتع بأساس قانوني مشترك ومتسق بحيث يمكن تطبيق الإطار القانوني، بما في ذلك دفتر قواعد بورصات السلع، دون تمييز أو تفريق وفقاً لمحل إقامة الطرف المقابل أو موقع البضائع المخزنة.

46- ويتضمن القانون النموذجي مجموعة من الأحكام التي توفر للمقرضين الثقة في أن حقوق الإنفاذ المنصوص عليها في القانون يمكن إعمالها في الواقع، مما يسمح لهم بالانتصاف في حال عدم وفاء المقرض أو مشغل المستودع بالتزاماته. وتشمل هذه الأحكام منح إيصال المستودع صفة "سند الملكية"، وتوحيد محتوى إيصال المستودع، وبيان حقوق والتزامات أطراف إيصال المستودع، وتحديد طرائق إصدار إيصال المستودع وتحويله.

47- ويستلزم التخفيف من مخاطر العهدة إجراء تقييم مصرفي لمدى قدرة مشغل المستودع على المحافظة على البضائع، أو تقديم تعويض عن أي خسائر أو تلفيات تلحق بالبضائع المخزنة في حال عدم المحافظة عليها. ويتضمن القانون النموذجي مجموعة من الأحكام التي تحدد التزامات مشغل المستودع الذي يصدر إيصال المستودع، بما في ذلك واجب التحقق من نوعية وكمية البضائع الموصوفة في الإيصال وإيلائها العناية الواجبة. وتظهر الممارسة العملية أن المقرضين عادة ما يستخدمون أحد هذين النهجين أو كليهما لتعزيز الأحكام المتعلقة بتخفيف مخاطر العهدة المنصوص عليها في القانون النموذجي.

48- وقد يتعاقد المقرضون بشكل خاص مع "مدير للضمانات الرهنية"، ويقصد بهذا مؤسسة تجارية متخصصة في تولي عهدة الضمانة الرهنية، التي يمثلها إيصال المستودع، والتحكم فيها (السيطرة عليها) وحفظها. ويمكن أن يتم هذا من خلال إبرام اتفاق ثلاثي بين المقرض والمقرض ومدير الضمانات الرهنية، ويُعرف هذا الصك باسم "اتفاق إدارة الضمانات الرهنية". وينطوي هذا الاتفاق بشكل عام على ترتيبات للتخزين الميداني يسيطر بموجبها مدير الضمانات الرهنية على المستودع الخاص بالمقرض. وغالباً ما تكون إيصالات المستودعات الصادرة بموجب هذا الاتفاق غير قابلة للتداول.

49- ويمكن للمقرضين أيضاً أن يستخدموا نظم إيصالات المستودعات، التي يتضمن قانونها جوانب تنظيمية غير مدرجة في القانون النموذجي (انظر القسم ألف من الجزء الثاني)، وعادة ما تحدد هذه الجوانب التنظيمية معايير أهلية لمشغلي المستودعات، بما في ذلك القدرة التشغيلية وكفاية رأس المال. وتظهر الممارسة العملية أن المقرض كثيراً ما يرغب في الدخول في اتفاق خاص مع مشغل المستودع والعمل فقط مع مشغلي المستودعات الذين يستوفون معايير الأهلية التي يحددها، وذلك حتى في ظل وجود نظم لإيصالات المستودعات، ولا سيما عندما يكون النظام وليداً. وغالباً ما تكون إيصالات المستودعات الصادرة بموجب هذا الترتيب قابلة للتداول.

50- وعادة ما لا تنشأ خدمات التخزين العمومية في الاقتصادات الأصغر حجماً إلا في المواقع التي تتسم بحركة تدفق عالية بشكل خاص، مثل الموانئ والمراكز التجارية الكبرى. وقد تكون هذه الخدمات في كثير من الأحيان مدمجة في عمليات الإمداد اللوجستي والنقل والشحن، وفي هذه الحالة لا تقدم كخدمات قائمة بذاتها. ومن الصعب من الناحية العملية إنشاء مخازن عمومية خارج هذه المواقع، ولا سيما في المناطق الريفية القريبة من المزارعين، الذين يمثلون غالباً أضعف الحلقات في سلسلة القيمة ويحظون بأعلى نسبة من احتياجات التمويل غير الملابة. ولعل لبورصات السلع هي الأقدر من الناحية العملية على فتح مخازن عمومية. غير أن التمويل بضمان إيصالات المستودعات، في إطار نظم مستودعات التسليم التابعة للبورصات، قد لا يكون متاحاً إلا للأطراف التي ترغب أيضاً في ممارسة التجارة من خلال تلك البورصات. وقد يحد هذا من القدرة على الاستفادة من هذا التمويل. وكان من التطورات الأخيرة في بعض البلدان قيام جهات حكومية، مثل هيئات تسويق السلع، بتقديم خدمات للتخزين العمومي أيضاً.

51- غير أن الجهود المبذولة عموماً في الاقتصادات الأصغر حجماً لتعزيز التمويل بضمان إيصالات المستودعات خارج الموانئ والمراكز التجارية يمكن أن تتمحور بوجه عام حول ترتيبات التخزين الخاصة والميدانية. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك قيام كبار المشترين بتقديم خدمات تخزين لمورديهم وقيام منظمات للمزارعين بتقديم خدمات تخزين لأعضائها من المزارعين. ويقدم مالك المستودع هذه الخدمات لأنها تساعد على تأمين قدر من الإمدادات يفوق ما يمكن أن يحصل عليه باستخدام رأس ماله المتداول وخطوط الائتمان الخاصة به. ويخزن المودع بضائعه في المستودع ويمول نفسه ذاتياً باستخدام نظام التمويل بضمان إيصالات المستودعات. وعندما يتسنى للمشتري أو لمنظمة المزارعين المزيد من التدفقات النقدية في وقت لاحق من الموسم، يتم شراء البضائع من المودع. وتبين التجربة أن المقرض قد يثق في بعض الظروف في قدرة المشتري أو منظمة المزارعين، باعتبارهما من مشغلي المستودعات، على إصدار إيصالات المستودعات التي سيقدم عندئذ التمويل بضمانها. ومع ذلك، قد يشترط المقرض في بعض الأحيان استخدام مستودع مستقل أو الاستعانة بخدمات مدير للضمانات الرهنية للتحكم في البضائع وإصدار إيصالات المستودع. ودائماً ما يكون الشرط الأخير هو المعمول به عندما يود مالك المستودع الاقتراض باستخدام نفس هذا الترتيب.

زاي - مسائل القانون الدولي الخاص

52- لا يتضمن القانون النموذجي مادة تحدد القانون المنطبق على مختلف جوانب المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات، مثل أثر التحويل على الملكية. ونظر الفريق العامل التابع لليونيدروا، في دورته الخامسة، في مذكرة عن المسائل المتعلقة بتنازع القوانين بحثت مختلف جوانب مسألة القانون الواجب التطبيق على إيصالات المستودعات وإصدارها وحقوق المصدر والتزاماته وتحويل الإيصالات والحقوق الضمانية. وقرر الفريق العامل أن يدرج في دليل الاشتراع شرحاً موجزاً للمسائل ذات الصلة، دون صوغ أي توصيات. ويقدم هذا القسم ملخصاً للمسائل ذات الصلة.

53- ويلاحظ في هذا الشأن أن قوانين إيصالات المستودعات لا تتضمن عادة قواعد بشأن تنازع القوانين. وقد جرت العادة على اعتبار عمليات تحويل إيصالات المستودعات مسألة داخلية يتممها تسليم مستند ورقي. ومن ثم، فإن عامل الربط العام بـ"قانون موقع المال" كاف بالنسبة لهذه المعاملات. غير أن رقمنة السجلات وإنشاء منصات رقمية لإيصالات المستودعات الإلكترونية فتحت المجال واسعاً أمام ممارسة التجارة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، تثير الرقمنة تساؤلات جديدة حول ما إذا كانت النهج العامة في تحديد القانون المنطبق وفقاً لقاعدة قانون موقع المال قادرة على تقديم إجابة مرضية في هذا الشأن.

54- والحقوق والالتزامات المتبادلة بين مشغل المستودع والمودع منصوص عليها في بنود وشروط إيصالات المستودعات. وتحدد هذه البنود والشروط عادة القانون الحاكم للمنازعات التي تنشأ عن اتفاق التخزين وكذلك المحاكم المختصة بالفصل في المنازعات.

55- وتثير إيصالات المستودعات عدة تساؤلات حول القانون الواجب التطبيق في حالات مختلفة، منها الحالات التالية المتصلة بالقانون النموذجي:

- القانون المنطبق على صحة إيصال المستودع؛
- القانون المنطبق على إنفاذ حقوق الحائز تجاه مشغل المستودع؛
- القانون المنطبق على عمليات تحويل إيصالات المستودعات، بما في ذلك تحديد ما إذا كان الشخص مستوفياً لشروط التأهل لمركز الحائز المحمي؛
- التنازع بين حقوق حائز الإيصال المحمي وحقوق الأشخاص الذين لديهم مصالح في البضائع.

- 56- وفيما يلي ملخص موجز للسبل التي يمكن بها معالجة هذه المسائل في القوانين الداخلية.
- 57- وفيما يتعلق بإيصالات المستودعات، يمكن للقانون الذي يختاره المصدر أن يحدد ما إذا كان السجل أو المستند الصادر هو إيصال مستودع أم لا. وبناء على ذلك، يجوز للمصدر أن يختار قانون بلد أجنبي، إذا كان قانون بلده لا يعترف مثلاً بإيصالات المستودعات كسندات ملكية قابلة للتداول. وعلى أي حال، يمكن للشخص الذي يحال إليه الإيصال أن يحدد "من ظاهره" القانون المنطبق في هذا الشأن. وفي حال عدم اختيار قانون، يجوز اعتبار قانون مكان المصدر هو القانون الحاكم لهذا الجانب.
- 58- ويمكن تحديد القانون المنطبق على إنفاذ التزام المصدر بتسليم البضائع باتباع نفس النهج المتبع في تحديد القانون المنطبق على المسألة السابقة. ويتوقع أن يحكم نفس هذا القانون الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المصدر والدائن المضمون. وهذا هو النهج المتبع بالفعل في المادة 96 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة التي تقضي بأن يكون القانون الذي يحكم حقوق والتزامات مصدر المستند القابل للتداول ومناح الحق الضماني هو أيضاً القانون الذي يحدد الشروط التي يجوز بمقتضاها الاستظهار بالحق الضماني تجاه المصدر.
- 59- وإيصالات المستودعات المعترف بها كسندات ملكية قابلة للتداول تعامل بوجه عام كموجودات منقولة، ولذلك يحدد قانون المكان الذي كانت توجد فيه وقت تحويلها نفاذ مفعول هذا التحويل. ويمكن استخدام إيصالات المستودعات لإنشاء مصالح ضمانية في البضائع، أو يمكن أن تكون هي نفسها موضوع مصالح ضمانية. وتعتبر المادة 85 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة أن مكان الموجودات هو عامل الربط بالقانون الذي يحكم إنشاء الحق الضماني في الموجودات الملموسة ونفاذه تجاه الأطراف الثالثة وأولويه.
- 60- وينبغي أن تخضع إيصالات المستودعات الإلكترونية لنفس قواعد القانون الدولي الخاص التي تخضع لها إيصالات المستودعات غير الإلكترونية، لأن اختيار الواسطة المستخدمة في الإصدار لا ينبغي أن يكون له تأثير على القانون المنطبق، وإن كان من اللازم إدخال بعض التعديلات لنقل المفاهيم القانونية، التي وضعت من أجل الإيصالات الورقية، إلى البيئة الإلكترونية. وعوامل الربط التقليدية فيما يخص آثار تحويل الحقوق في الممتلكات الملموسة على الملكية متصلة بمكان وجود تلك الممتلكات الفعلي (عُرفت الموجودات الملموسة في المادة 2 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة على أنها تشمل إيصالات المستودعات). ويلزم في البيئة الإلكترونية الوقوف على عامل ربط مكافئ وظيفياً ومناسب تبعاً لنماذج الأعمال أو التكنولوجيا التي تستخدمها الأطراف (مثل القانون الذي يحكم البورصة، أو السجل الذي تُقيد فيه تحويلات إيصالات المستودعات).
- 61- وينبغي أن يكون القانون الحاكم لحقوق الحائز المحمي هو القانون الذي يحكم أي منازعة مع مشتري البضائع أو أي شخص له حق ضماني فيها. وينص القانون النموذجي على قاعدة موضوعية لحسم المنازعات من هذا القبيل في الفقرة 3 من المادة 18.

ثالثاً - شرح كل مادة على حدة

الفصل الأول - النطاق وأحكام عامة

المادة 1 - نطاق الانطباق

- 62- ينطبق القانون النموذجي، بموجب المادة 1، على إيصالات المستودعات، سواء كانت في شكل إلكتروني أو ورقي. وهذا يعكس النية في تصميم صك يتعامل بحياد مع الوسائط (محايد الوسائط)⁽⁷⁾.

(7) لا تمس هذه الإشارة إلى اتباع نهج الحياد في التعامل مع الوسائط بما سيقره الفريق العامل بشأن اتباع نهج محايد الوسائط أو نهج التكافؤ الوظيفي.

63- ولا يوجد في القانون النموذجي تعريف منفصل لإيصال المستودع الإلكتروني لأغراض ذلك القانون، فهو مجرد "إيصال مستودع" يصدر كسجل إلكتروني. ولهذا السبب يتضمن القانون النموذجي في المادة 2 تعريف السجل الإلكتروني وفقاً لقانون السجلات الإلكترونية، وهو "المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستلم أو تخزن بوسائل إلكترونية، بما فيها، حسب مقتضى الحال، جميع المعلومات التي تقتن منطقياً بالسجل أو ترتبط به على نحو آخر بحيث تصبح جزءاً منه، سواء أنشأت في الوقت نفسه أم لم تنشأ". ومن ثم، يستند مفهوم إيصال المستودع الإلكتروني إلى مفهوم "السجل الإلكتروني".

64- ولا ينطبق القانون النموذجي على كل سجل إلكتروني أو مستند ورقي لمجرد أنه يسمى "إيصال مستودع"، فهو يشترط توافر عنصرين أساسيين في الوثيقة لكي تعتبر "إيصال مستودع" لأغراضه. ويدمج هذا النهج تعريف إيصال المستودع مع العنصرين الأساسيين لإيصال المستند في حكم شامل واحد. غير أن المستند الورقي أو السجل الإلكتروني، الذي لا يفي باشتراطات الفقرة 2 من المادة 1، قد تكون له مع ذلك بعض الآثار القانونية، كأن يُتخذ دليلاً مثلاً على المعلومات التي يتضمنها، ولكنه لا يخضع لهذا القانون. وفي المقابل، تعدد المادة 9 المعلومات التي ينبغي تضمينها في إيصال المستودع، غير أن إغفال هذه المعلومات لا يمنع من اعتبار المستند الورقي أو السجل الإلكتروني إيصال مستودع لأغراض القانون النموذجي (انظر شرح المادة 9 بشأن المفعول القانوني لإغفال هذه المعلومات).

65- والعنصر الأساسي الأول المطلوب توافره في إيصال المستودع بمقتضى الفقرة 2 من المادة 1 هو أن يصدر الإيصال ويوقعه مشغل مستودع يقر فيه بحيازة بضائع نيابة عن الحائز (انظر الفقرة 3 من المادة 2 للاطلاع على تعريف الحائز). وهذا يعني أن على مشغل المستودع أن يصدر إيصال المستودع، وأن يُعرّف نفسه بأنه الطرف الذي يحتفظ بالبضائع نيابة عن الحائز، وأن يوثق المستند بتوقيعه عليه. ويجسد الإقرار الموقع واجب مشغل المستودع تجاه الحائز في الحفاظ على كمية ونوعية البضائع الموجودة في عهده (انظر المادة 23 بشأن واجب العناية).

66- ثانياً، يجب أن يتضمن إيصال المستودع وعداً من مشغل المستودع بتسليم البضائع إلى الحائز. أي أن مشغل المستودع عليه، بالإضافة إلى المحافظة على البضائع، أن يسلم البضائع إلى الحائز. ويُفعل التزام مشغل المستودع بالتسليم عندما يتنازل الحائز عن حيازة إيصال المستودع أو التحكم فيه (انظر الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 26).

67- ولما كان التزام مشغل المستودع بالتسليم يتألف من تعهد بإتاحة البضائع بموجب شروط معينة، فقد يبدو أن هذا الالتزام ينطبق على نظام التخزين الميداني حيث يتحكم مدير الضمانات الرهنية في المخزونات نيابة عن الممول ويصدر صك مستودع غير قابل للتداول كسجل للمخزونات، ثم يفرج عن المخزونات لصالح المقرض بناءً على تعليمات من الممول. غير أن مدير الضمانات الرهنية يصدر في تلك الحالات إيصالاً غير قابل للتداول لا تنطبق عليه عدة أحكام من القانون النموذجي (بشأن تحويل الإيصال مثلاً).

المادة 2- التعاريف

68- يورد القانون النموذجي تعاريف للمصطلحات الرئيسية في المادة 2 التي تستكمل التعريف العام لإيصال المستودع الوارد في المادة 1.

المودع

69- تُعرّف الفقرة الفرعية الأولى من المادة 2 تعبير "المودع" بأنه "الشخص الذي يودع البضائع لتخزينها لدى مشغل المستودع". على أن الشخص الذي يودع البضائع ليس دائماً هو الحائز نفسه؛ ويوضح

القانون النموذجي أهمية التمييز بين التعبيرين من خلال تضمين تعريفين منفصلين لهما. ويجب تبيان هوية المودع في إيصال المستودع (انظر الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من المادة 9). وقد يكون المودع شركة للخدمات اللوجستية أو وكيلًا لمؤسسة مالية تأخذ إيصال المستودع كضمانة رهنية.

السجل الإلكتروني

70- تعريف "السجلات الإلكترونية" (انظر الفقرة 2 من المادة 2) مستمد من قانون السجلات الإلكترونية. والغرض من ذلك هو توفير ركيزة أساسية يستند إليها إيصال المستودع الإلكتروني (انظر الفقرة 2 من المادة 1).

الحائز

71- يتضمن تعريف "الحائز" فقرات فرعية منفصلة تبين ماهية "الحائز" لأغراض إيصالات المستودعات الإلكترونية القابلة للتداول، وإيصالات المستودعات الورقية القابلة للتداول الصادرة لأمر شخص مسمى، وإيصالات المستودعات الورقية القابلة للتداول الصادرة لحاملها، وإيصالات المستودعات غير القابلة للتداول. ومفهوم الحائز هو أحد المفاهيم الرئيسية في القانون النموذجي، حيث يحدد الشخص الذي يحق له تسلم البضائع ويمكنه استيفاء الشروط الإضافية المحددة ليصبح حائزًا محميًا (انظر المادة 17). ولكي يصبح الشخص حائزًا، يجب أن يكون له ارتباط ما بالإيصال، كأن يُظهِر له.

إيصال المستودع القابل للتداول

72- تعرف الفقرة الرابعة "إيصال المستودع القابل للتداول" بأنه إيصال يصدر إما لأمر شخص مسمى أو لحامله. ويجوز تحويل إيصال المستودع، الذي يستوفي أيا من هذين الشرطين، عن طريق التسليم، أو التسليم والتظهير، في حالة إيصال المستودع الورقي (انظر الفقرة 1 من المادة 15) وعن طريق نقل التحكم، أو التسليم ونقل التحكم، في حالة سجلات المستودعات الإلكترونية (انظر الفقرة 2 من المادة 15). وإيصال المستودع القابل للتداول هو وحده الذي يمكن أن يمنح صفة الحائز المحمي بمقتضى المادة 17.

إيصال المستودع غير القابل للتداول

73- يميز القانون النموذجي بين "إيصال المستودع القابل للتداول" و"إيصال المستودع غير القابل للتداول" حيث يجيز تحويل الإيصال الأول بالتسليم/التظهير أو بنقل التحكم فيه، بينما يجيز تحويل الثاني بالإحالة. وهذا التمييز مجسد في تعريف إيصال المستودع غير القابل للتداول، حيث يذكر التعريف أنه "صادر لصالح شخص مسمى فقط". وخلافًا لقانون الصكوك القابلة للتداول عموماً، لا ينشئ القانون النموذجي افتراض القابلية للتداول. ويستنتج من تعريف إيصال المستودع القابل للتداول أن إيصال المستودع يكون غير قابل للتداول عندما يصدر لصالح شخص مسمى، سواء أكان مقيداً بالنعته "فقط" أم لا، ولا ترد فيه عبارة "لأمر" أو ما يعادلها.

الحائز المحمي

74- يشير تعريف "الحائز المحمي" إلى الفقرة 1 من المادة 17 التي تحدد مختلف الشروط الواجب استيفائها لكي يعتبر الشخص حائزًا محميًا. ويمكن أن يستوفي المحال إليه والدائن المضمون تلك الشروط وأن يكتسب الحقوق المقابلة، بما في ذلك أقصى قدر من الحماية حيال المطالبات المنافسة.

اتفاق التخزين

75- تورد الفقرة 7 تعريفاً لتعبير "اتفاق التخزين"، الذي يبرم بين مشغل المستودع والمودع. وتذكر الفقرة 7 أن هذا الاتفاق "تُبين فيه الشروط التي يوافق مشغل المستودع بموجبها على تخزين بضائع". والنص على أن يحدد اتفاق التخزين الشروط التي تُخزن البضائع بموجبها سيكون أمراً بالغ الأهمية لحائز إيصال المستودع. وترد بنود اتفاق التخزين في إيصال المستودع (انظر المادة 8 بشأن إدماج اتفاق التخزين في إيصال المستودع).

مشغل المستودع

76- تعرف الفقرة 8 تعبير "مشغل المستودع" بأنه يعني "شخصاً يعمل في مجال تخزين البضائع لحساب أشخاص آخرين". ويجوز في إطار هذا التعريف أن يكون مشغل المستودع شخصاً عمله الوحيد هو توفير خدمات التخزين لأطراف ثالثة أو شخصاً يقدم خدمات للتخزين ضمن خدمات أخرى.

المادة 3 - شكل إيصالات المستودعات

77- تجيز المادة 3 إصدار إيصال المستودع في شكل [ورقي] [غير إلكتروني] أو إلكتروني على السواء، وهي بذلك تطبق نهجاً محايداً للوسائط. وينطوي استخدام حرف العطف "أو" على حظر إصدار إيصالات المستودعات بوسائط مختلطة (أي أن يصدر جزء من الإيصال ورقياً وجزء منه في شكل إلكتروني).

المادة 4 - حرية الأطراف

الخيار 1

78- لا تجيز المادة 4 "للأطراف أن تخرج عن أي حكم من أحكام هذا القانون أو أن تغيره بالاتفاق فيما بينها". وبالتالي، فإن هذا الخيار يجعل جميع أحكام القانون النموذجي إلزامية. ولكنه لا يعني أن الطرفين لا يجوز لهما معالجة مسائل أخرى في اتفاق التخزين أو إيصال المستودع.

الخيار 2

79- تستند المادة 4 إلى قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة (انظر المادة 3). والقصد من الفقرة 1 من الخيار باء هو تجسيد مبدأ جواز أن تغير الأطراف بالاتفاق بينها مفعول أحكام القانون النموذجي باستثناء الأحكام المدرجة في الفقرة 1. وتتعلق الأحكام الإلزامية بالمسائل التي تمس حقوق الأطراف الثالثة أو تعبر عن سياسة جوهرية بالغة الأهمية بما يستدعي أن يكون تطبيقها إلزامياً.

80- وتكرر الفقرة 2 المبدأ العام الذي لا يجيز أن يمس الاتفاق بين طرفين بحقوق طرف ثالث.

المادة 5 - التفسير

81- تهدف المادة 5 إلى تقديم توجيه بشأن كيفية تفسير القانون النموذجي والحد من إمكانية الاكتفاء بالرجوع إلى مفاهيم القانون الوطني فحسب عند تفسير القانون النموذجي بمجرد إدماجه في القانون الوطني.

82- والقصد من الإشارة إلى المنشأ الدولي للقانون النموذجي هو توجيه انتباه أي شخص قد يُطلب منه تفسير وتطبيق قانون وطني ينفذ القانون النموذجي إلى أن أحكام ذلك القانون، وإن كانت جزءاً من قانون وطني، ينبغي أن تُطبق وتفسر بطريقة تعزز التوحيد في التفسير والتطبيق بين جميع الدول المشتركة.

الفصل الثاني - إصدار إيصال المستودع ومضمونه؛ التحويل والاستبدال

المادة 6 - الالتزام بإصدار إيصال مستودع

83- تحدد المادة 6 معالم التزام مشغل المستودع بإصدار إيصالات المستودعات. وعادة ما يصدر إيصال المستودع وفقا لاتفاق التخزين الأساسي. غير أن القانون النموذجي لا يجعل من إصدار هذا الإيصال شرطا ملزما في جميع الحالات، بل يجعل، في الفقرة 1، التزام مشغل المستودع بإصدار إيصال المستودع مشروطا بطلب المودع. وبمعنى آخر، فإن القانون النموذجي يعطي المودع الحق في أن يختار بين إصدار الإيصال أو عدم إصداره. ومع ذلك، يمكن أن تفرض اللوائح التزاما منفصلا على مشغلي المستودعات المرخصين بإصدار إيصالات (سواء طلب المودع ذلك أم لا) وعقوبات على المخالفات.

84- ومن الجدير بالذكر أن الإشارة الواردة في الفقرة 1 إلى قيام مشغل المستودع بإصدار إيصال المستودع "بعد أن تصبح البضائع بحوزته" لا تعني فحسب أن يكون قد تولى الحيازة المادية المباشرة للبضائع نفسها، بل تشمل أيضا حالات الاحتفاظ بالبضائع نيابة عنه، كما هو الحال بالنسبة للبضائع العابرة.

85- وتفصل الفقرة 2 بين التزام مشغل المستودع بإصدار إيصال المستودع وصحة اتفاق التخزين، أي أن عدم إصدار إيصال المستودع لا يمكن التذرع به كأساس لإبطال شروط وأحكام اتفاق التخزين.

المادة 6 مكررا - إيصال المستودع الإلكتروني

86- تبين المادة 6 مكررا متطلبات إصدار إيصال المستودع الإلكتروني في إطار نهج محايد الوسائط. وهي تستند إلى المادة 10 من قانون السجلات الإلكترونية وتكملها الفقرة 3 من المادة 15 بشأن مفهوم "التحكم" (السيطرة).

المادة 7 - التأكيدات التي يقدمها المودع

87- تنص المادة 7 على أن يقدم المودع وقت الإيداع تأكيدات بشأن المسألتين الواردتين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب).

88- وتنص الفقرة الفرعية (أ) على أن يؤكد المودع لمشغل المستودع أن لديه صلاحية إيداع البضائع وطلب إصدار إيصال مستودع. ولا تقتصر صلاحية الإيداع على الحالات التي يكون فيها المودع مالكا للبضائع، بل تشمل أيضا الحالات التي يتصرف فيها المودع، مثلا، نيابة عن المالك (بصفته وكيله).

89- وتنص الفقرة الفرعية (ب) بالمثل على أن يؤكد المودع خلو البضائع من أي حقوق لأطراف ثالثة أو مطالبات منها باستثناء ما يُخَطَّر به مشغل المستودع. ومن ثم تفرض الفقرة الفرعية (ب) مسؤولية على المودع في حال تقديم بيانات محرفة (من جانبه) بشأن ما يوجد من حقوق في البضائع المشمولة بإيصالات المستودع يحوزها طرف ثالث، قد يكون مثلا دائنا مضمونا أو دائنا بحكم القضاء أو سلطة ضريبية. وهي تلزم بالفعل المودع بأن يكشف عن وجود هذه المطالبات لمشغل المستودع.

90- وينبغي أن تقرأ الفقرة الفرعية (ب) بالاقتران مع الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة 1 والفقرة 2 من المادة 9، فيما يتعلق بإلزام مشغل المستودع بأن يدرج في إيصال المستودع معلومات عن أي حقوق لأطراف ثالثة في البضائع يخطر المودع بها، علما بأن مشغل المستودع لن يعد مسؤولا عن عدم صحة بيان هذه المعلومات الناتج عن تقديم المودع لبيانات محرفة.

91- وليس في هذه المادة ما يلزم مشغل المستودع بالتحقق من أي تأكيدات يقدمها المودع بمقتضى هذه المادة، فالالتزام الواقع على مشغل المستودع هو تسليم إيصال المستودع إلى حائزته، وفقا للمادة 26.

المادة 8 - إدماج اتفاق التخزين في إيصال المستودع

92- تنص الفقرة 1 من المادة 8 على أن إيصال المستودع يعتبر بحكم القانون شاملا لجميع بنود اتفاق التخزين. وتقضي الفقرة 2 بأن تكون للبنود الصريحة لإيصال المستودع الغلبة على أي بنود غير متسقة في اتفاق التخزين، أي بعبارة أخرى أن المحال إليه يأخذ إيصال المستودع خاضعا لبنود اتفاق التخزين ما لم تتعارض مع بند صريح في الإيصال. ومن الجدير بالذكر أن مشغل المستودع ملزم بتوفير نسخة من اتفاق التخزين للمحال إليهم المحتملين بناء على طلب الحائز (انظر الفقرة الفرعية (ل) من الفقرة 1 من المادة 9).

المادة 9 - المعلومات الواجب إيرادها في إيصال المستودع

93- تورد المادة 9 قائمة بالمعلومات الواجب إيرادها في إيصال المستودع، وتوضح أثر أي نقص أو خطأ في إدراج المعلومات، وتوفر قاعدة تعالج الحالات التي لا يتضمن فيها إيصال المستودع القابل للتداول اسم الشخص الذي أصدر الإيصال لأمره. وتوخيا لليقين القانوني، لا يعتبر إدراج المعلومات الواردة في المادة 9 شرطا إلزاميا حتى لا يكون عدم إدراجها في مستند ورقي أو سجل إلكتروني سببا في عدم اعتبار ذلك المستند أو السجل إيصال مستودع لأغراض القانون النموذجي. ولهذا السبب، لا تقضي الفقرة 2 ببطالان صحة المستند بسبب وقوع إغفال أو خطأ في بيان المعلومات، لكنها تجيز تحميل المصدر مسؤولية في هذا الشأن.

94- وتورد الفقرة 1، في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ل)، قائمة بالمعلومات التي يجب إدراجها في إيصال المستودع، بدءا من تسميته بـ"إيصال مستودع" وفق نص الفقرة الفرعية (أ). وينص القانون النموذجي على عدة قواعد خاصة بعمليات التحويل وغيرها من المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات القابلة للتداول (انظر الفصل الثالث). وعلاوة على ذلك، يتوقف تطبيق الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من المادة 9 على ما إذا كان إيصال المستودع قابلا للتداول أو غير قابل للتداول. فإيصال المستودع القابل للتداول، على سبيل المثال، يجب أن يتضمن اسم الشخص الذي يصدر الإيصال لأمره أو ما يفيد بأنه صادر لحامله (انظر الفقرة الفرعية (ب)). وتشترط الفقرات الفرعية من (د) إلى (ط) بيان اسم وعنوان المودع ومشغل المستودع، ووصف البضائع وتحديد كميتها، وبيان أي حقوق لأطراف ثالثة في البضائع يخطر المودع مشغل المستودع بها عملا بالفقرة الفرعية (ب) من المادة 7، والفترة المحددة للتخزين (إن حددت)، ومكان تخزين البضائع. وتنعكس هذه المعلومات شروط وأحكام اتفاق التخزين. وتشترط الفقرات الفرعية من (ي) إلى (ل) أن يتضمن إيصال المستودع رقما تعريفيا فريدا، وإشارة إلى تاريخ إصداره وتاريخ اتفاق التخزين. ومن الجدير بالذكر أن الفقرة الفرعية (ل) توجب على مشغل المستودع أيضا أن يبين في إيصال المستودع أن نسخة من اتفاق التخزين ستتاح للمحال إليهم المحتملين عند الطلب (انظر المادة 8 بشأن العلاقة بين إيصال المستودع واتفاق التخزين).

95- ولا يلزم أن يحتوي إيصال المستودع الصادر على أي من المعلومات المدرجة في الفقرة 1 لكي يصح اعتباره إيصال مستودع ما دام يفي "بالعناصر الأساسية" المحددة لإيصال المستودع في المادة 1 من القانون النموذجي. غير أن القانون النموذجي يشجع على إدراج هذه المعلومات لتعزيز الممارسات الجيدة. وبموجب الفقرة 2، لن يكون من شأن عدم اكتمال أو عدم صحة بيان المعلومات بإبطال إيصال المستودع، فإبطال الإيصال يمكن أن يؤثر سلبا على حقوق حائزته اللاحقين، لكن هذا النقص أو الخطأ سيعرض مشغل المستودع للمسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عنه مباشرة. وستحدد درجة المسؤولية بموجب قانون

آخر. ومن ثم، يفرض القانون النموذجي على مشغل المستودع، باعتباره مصدرا لإيصالات المستودعات، التزاما بإصدار إيصالات تحتوي على معلومات صحيحة وكاملة.

96- ولزيادة إمكانية التنبؤ، تتناول الفقرة 3 الحالات التي لا يتضمن فيها إيصال المستودع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة الفرعية (ب) أو (ج) من الفقرة 1، وتشير إلى أنه يفترض في تلك الحالات أنه إيصال مستودع قابل للتداول صادر لحامله.

المادة 10 - معلومات إضافية يجوز إيرادها في إيصال المستودع

97- تورد المادة 10 قائمة بالمعلومات الإضافية التي يجوز إيرادها في إيصال المستودع وتوضح أثر أي خطأ في بيان المعلومات (على غرار الفقرة 2 من المادة 9) وتتناول الحالات التي يغطي فيها إيصال المستودع بضائع قابلة للاستبدال لكنه لا يذكر نوعيتها.

98- وتجزئ الفقرة 1 لمشغل المستودع أن يدرج أي معلومات أخرى في إيصال المستودع، بما يشمل (على سبيل المثال لا الحصر) اسم المؤمن، إن وجد، الذي أمّن على البضائع وتفاصيل بوليصة التأمين التي تغطي البضائع والقيمة المؤمن عليها (انظر الفقرة الفرعية (أ))؛ ومبلغ رسوم التخزين إذا كان مبلغا ثابتا أو كيفية حساب الرسوم إذا لم يكن مبلغا ثابتا (انظر الفقرة الفرعية (ب))؛ ونوعية البضائع (انظر الفقرة الفرعية (ج))؛ وإذا كانت البضائع قابلة للاستبدال، ما إذا كان يجوز خلطها (انظر الفقرة (د)). ويشجع على إدراج هذه المعلومات الإضافية، عند الاقتضاء، ولكن إغفالها لا يعرض مشغل المستودع لأي مسؤولية، كما في حالة إغفال المعلومات بموجب المادة 9.

99- وتنص الفقرة 2 على أن عدم صحة بيان المعلومات لا يبطل صحة إيصال المستودع ولكنه يجعل مشغل المستودع مسؤولا عن أي خسائر ناجمة عن هذا البيان غير الصحيح (على غرار الفقرة 2 من المادة 9). ومن الجدير بالذكر أن المادة 10 لا تلزم مشغل المستودع بإدراج أي معلومات إضافية. ولا يمكن تحميله مسؤولية إلا حينما تقدم له معلومات إضافية ويدونها بشكل غير صحيح.

100- ولزيادة القدرة على التنبؤ، تنص الفقرة 3 على أن إيصال المستودع إذا شمل بضائع قابلة للاستبدال ولم يحدد نوعيتها، افترض أن هذه البضائع متوسطة الجودة.

101- والهدف من الفقرة 4 هو إيضاح أن إيصال المستودع الإلكتروني قد يتضمن، بسبب طبيعته، معلومات إضافية ليس من الممكن أو السهل تدوينها في إيصال مستودع ورقي. وقد تكون تلك المعلومات، على سبيل المثال، معلومات تولّد من خلال نظم "أوراكل" وتدرّج في الإيصال في أوقات منتظمة، مثل درجة حرارة حاوية تخزين البضائع المشمولة بالإيصال أو خوارزميات أتمتة العقد. وتستند الفقرة إلى المادة 6 من قانون السجلات الإلكترونية.

المادة 11 - البضائع المعبأة في ظروف مختومة والحالات المماثلة

102- تنص المادة 11 على قواعد تحكم الحالات التي لا يكون فيها لدى مشغل المستودع وسيلة عملية أو معقولة تجاريا لوصف نوع البضائع نفسها وكميتها ونوعيتها بسبب وجودها في عبوات مختومة أو لظروف أخرى مماثلة.

103- وفي تلك الحالات، يجوز لمشغل المستودع أن يصف البضائع وفقا للمعلومات التي يقدمها إليه المودع (انظر الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1)، أما في حالة البضائع المعبأة في طرد مختوم، فيجوز له أن

يدرج بيانا يفيد بأن من المفترض أن الطرد يحتوي على البضائع الموصوفة، وأنه ليس لديه علم فيما عدا ذلك بمحتويات الطرد أو بحالة محتوياته (انظر الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1).

104- وتعفي الفقرة 2 مشغل المستودع من المسؤولية عن أي خسائر يتكبدها أي شخص بسبب إساءة وصف البضائع، إذا كان قد وصف البضائع وفقا لأحكام الفقرة 1. ومع ذلك، يمكن إثبات مسؤولية مشغل المستودع عن إساءة الوصف إذا تبين أنه كان على علم بأن أوصاف البضائع كانت غير مكتملة أو غير صحيحة أو كانت لديه أسباب معقولة للاعتقاد بهذا.

المادة 12 - تحويل إيصال المستودع

105- تنبث المادة 12 إصدار إيصالات مستودعات قابلة للتداول بها خانات فارغة باعتبارها ممارسة محفوفة بالمخاطر. وفيما بين مشغل المستودع (المصدر) والحائز اللاحق، ينبغي أن يتحمل الأول المخاطر، وهو النهج المتبع في المادة 12. وتكون أي إضافة غير مأذون بها نافذة تجاه مشغل المستودع في تلك الحالات إذا لم يكن الحائز اللاحق على علم بعدم وجود إذن وقتما أصبح حائزا. وينطبق هذا الحكم على إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية القابلة للتداول سواء بسواء.

106- ويستند مفهوم التحويل في إيصال المستودع الإلكتروني إلى مفهوم سلامة المستند. فإذا لم تكن بعض المعلومات غير الإلزامية قد أدرجت في عملية الإدخال الأولي للمعلومات في إيصال المستودع الإلكتروني، فيمكن إدراجها لاحقا. وتنفذ عملية سد الفجوات هذه بإضافة مُدخل لاحق يتضمن المعلومات ذات الصلة. وتصبح هذه الإضافة نافذة تجاه الحائزين اللاحقين، ومن ثم تصبح نافذة تجاه المدخلات اللاحقة، شريطة أن يكون مشغل المستودع قد أذن بها، فإن لم يكن قد أذن بها، أن يكون الحائز اللاحق على غير علم بعدم وجود إذن بها. وقد يكون تنفيذ آلية للإذن بالتغيير أيسر في حالة إيصالات المستودعات الإلكترونية منه في حالة الإيصالات [الورقية] [غير الإلكترونية]؛ إذ إن من الممكن إما جعل إدخال تغييرات دون إذن أمرا مستحيلا تقنيا بتصميم النظام على نحو لا يقبل إجراء تغييرات دون إذن، أو جعل النظام يخطر الحائز تلقائيا بعدم وجود إذن، مثلا بإشعارات فورية أو تنبيهات أخرى.

المادة 13 - فقدان إيصال المستودع أو تلفه

107- تحكم المادة 13 حالة فقدان إيصال المستودع أو تلفه حيث تمنح الحائز الحق في طلب إيصال بديل، وتجزئ له، في حال عدم الاستجابة لطلبه، أن يستصدر من المحكمة أمرا يجبر مشغل المستودع على أن يصدر له إيصال مستودع بديلا. وتنص المادة 13 أيضا على قواعد محددة فيما يتعلق بفقدان إيصالات المستودعات الإلكترونية استنادا إلى مفهوم التحكم، وكذلك شكل إيصال المستودع البديل.

108- وتعترف الفقرة 1 بقانونية الممارسة التجارية الراسخة المتمثلة في قيام مشغلي المستودعات بالتسليم عندما يقتنعون بأن الحائز المزعوم هو الشخص المستحق بمقتضى إيصال المستودع المفقود أو التالف. وتورد الفقرة 1 قائمة بالمسوغات التي يجب على الحائز المزعوم تقديمها إلى مشغل المستودع من أجل الحصول على إيصال مستودع بديل. وهي تتألف من تقديم دليل كاف على فقدان أو تلف إيصال المستودع، ودليل على حق الحائز في إيصال المستودع وتعويض مناسب فيما يتعلق بإصدار إيصال المستودع البديل (و ضمانات داعمة لذلك التعويض). ويظل مشغل المستودع، الذي يتصرف دون أمر من المحكمة، مسؤولا عن إيصال المستودع الأصلي القابل للتداول، وتقاديا لتحمل المسؤولية، تمنح الفقرة 1 مشغل المستودع الحق في الإصرار على أن يقدم الحائز المزعوم سند تعويض أو تعويضا آخر.

109- وتوفر الفقرة 2 مزيداً من الوضوح فيما يتعلق بفقدان واستبدال سندات المستودعات الإلكترونية استناداً إلى مفهوم التحكم. وفي حين أن إيصالات المستودعات الورقية تعتمد اعتماداً كبيراً على الوساطة المستخدمة في إصدارها، مما يعني حتماً أن تلفها أو فقدانها هو تلف أو فقدان لإيصال المستودع نفسه، فإن القدرة على الاحتفاظ بالتحكم وممارسته في حال سجلات المستودعات الإلكترونية تعادل في أهميتها أهمية الوساطة المستخدمة في تسجيل المعلومات ذات الصلة عن إيصال المستودع الإلكتروني بل تفوقها. ولهذا الاختلاف آثار عملية مثيرة للاهتمام. وعلى الرغم من أن الأحكام الخاصة بإيصالات المستودع الإلكترونية لا توجي بحيد كبير عن الإطار العام، فإنها تساعد في تفسير وتطبيق القواعد الموضوعية. ومن ثم، توضح الفقرة 2 من المادة 13 معنى فقدان إيصال المستودع الإلكتروني أو تلفه وتوفر إرشادات بشأن كيفية تفسير وتطبيق التزام مشغل المستودع بإصدار إيصال مستودع بديل بناءً على طلب الحائز (عند فقدان أو التلف). وحتى لو كان من الممكن نظرياً "حذف" المدخل المتعلق بإيصال المستودع الإلكتروني في النموذج المستند إلى نظام تسجيل، فإن آثار فقدان أو التلف سترتبط غالباً بفقدان التحكم فيه، أو استحالة استرجاع المعلومات أو تعذر الوصول إليها، أو انعدام القدرة على التشغيل البيئي، أو تعطل الأنظمة. ويلاحظ بالمثل أن إصدار إيصال مستودع بديل للإيصال الورقي الضائع أو التالف يستلزم إصدار إيصال جديد تماماً بالوساطة المختارة (ورقية أو إلكترونية وفق المادة 14)، أما في حالة إيصالات المستودعات الإلكترونية، فإن عملية إصدار البديل تشمل جميع الإجراءات الموجهة لإعادة التحكم المفقود.

110- وتنص الفقرة 3 على قواعد ذات طابع إجرائي تنظم تقديم الطلبات إلى المحاكم من أجل استصدار أوامر لإجبار مشغلي المستودعات على إصدار إيصالات بديلة. وتدعو الفقرة 3 الدول إلى توفير "إجراءات معجلة" لتقديم تلك الطلبات. وعلى غرار الفقرة 1، تشترط الفقرة 3 على مقدمي الطلبات أن يودعوا لدى المحكمة سند تعويض أو ضمانات أخرى ملائمة للتعويض.

111- وتحكم الفقرة 4 شكل إيصال المستودع البديل لمنع حالات الاحتيال. وهي توجب أن يُذكر في إيصال المستودع البديل أنه إيصال مستودع بديل. ويلغي إيصال المستودع البديل ويبطل إيصال المستودع الذي يُعتقد أنه تعرض للفقدان أو التلف.

112- وتنص الفقرة 5 على أن إيصال المستودع البديل الصادر وفقاً للفقرة 4 هو وحده الذي يخول الحائز الحق في المطالبة بتسليم البضائع بمقتضى المادة 26، على أن الشخص الذي يحصل، بحسن نية، على إيصال المستودع الذي يُعتقد أنه فقد أو تلف، يحتفظ بأي حق يمكن أن تنتجه القوانين الأخرى في مطالبة الحائز السابق بتعويض عن الضرر الذي حاق به.

المادة 14 - تغيير الوساطة المستخدمة لإيصال المستودع

113- تخول المادة 14 حائز الإيصال الحق في طلب تغيير الوساطة المستخدمة لإيصال المستودع من الشكل [الورقي] [غير الإلكتروني] إلى شكل إلكتروني أو من الشكل الإلكتروني إلى شكل [ورقي] [غير إلكتروني] (انظر الفقرة 1) وتحدد المتطلبات الدنيا لنفاذ وصحة المستند المعاد إصداره (انظر الفقرة 2). وقد تكون هناك حاجة إلى التحول من الشكل الإلكتروني إلى الشكل [الورقي] [غير الإلكتروني] في الأسواق الأقل تطوراً لأن بعض الأطراف قد لا تتمكن من استخدام التكنولوجيا التي استعملت في إصدار الإيصال من أجل حائزه الأصلي. وعند تغيير الوساطة المستخدمة للإيصال، يجب أن يتأكد مشغل المستودع من أن إيصال المستودع لم يعد صالحاً للاستخدام بالوساطة السابقة (انظر الفقرة 2)، فإذا كان إيصال المستودع السابق في شكل إلكتروني، فينبغي لمشغل المستودع أن يتخذ الإجراءات التكنولوجية اللازمة في هذا الشأن من أجل "حذف" إيصال المستودع الإلكتروني (أو حتى جعل الوصول إليه محالاً)، أو لوضع

علامة أو إشارة عليه تفيد بأنه غير صالح للاستخدام أو أنه إيصال مستبدل. وتوضح الفقرة 3 أن تغيير الوساطة المستخدمة ليس له أي أثر قانوني على حقوق الأطراف والتزاماتها.

الفصل الثالث - التحويلات والتعاملات الأخرى في إيصالات المستودعات القابلة للتداول

114- لا ينطبق الفصل الثالث على إحالة الحقوق بمقتضى إيصالات المستودعات غير القابلة للتداول، التي يحكمها قانون آخر.

المادة 15 - تحويل إيصال مستودع قابل للتداول

115- تبين المادة 15 كيف يمكن تحويل إيصال مستودع قابل للتداول وهي تغطي إيصالات المستودعات [الورقية] [غير الإلكترونية] والإلكترونية على السواء. ويختلف أسلوب تحويل إيصالات المستودعات القابلة للتداول وفقاً لطريقة إصدار الإيصال أو تظهيره. وتتوخى المادة 15 تناول إيصالات المستودعات القابلة للتداول التي تصدر أو تظهر لأمر شخص مسمى أو لحاملها، أو تظهر على بياض.

116- وتتناول الفقرة 1 من المادة 15 تحويل إيصالات المستودعات [الورقية] [غير الإلكترونية] القابلة للتداول. ويقصد بالتظهير التوقيع على مستند لتيسير تحويله. وتشير المادة 15 إلى التظهير لأمر شخص مسمى أو لحامله أو على بياض (حيث لا تُدرج أي كلمات بخلاف توقيع المحيل).

117- وتتناول الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب) من الفقرة 1 من المادة 15 أول إحالة لإيصال مستودع [ورقي] [غير إلكتروني] قابل للتداول بعد صدوره، وكذلك عمليات التحويل اللاحقة. وتتناول الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 15 الأحوال التي يصدر فيها إيصال مستودع [ورقي] [غير إلكتروني] قابل للتداول أو يظهر لأمر شخص مسمى. ويحول هذا الإيصال عن طريق قيام الشخص المسمى بتظهيره وتسليمه إلى المحال إليه المقصود. ويصبح إيصال المستودع القابل للتداول المظهر لشخص مسمى فقط (أي بدون عبارة "لأمر" أو ما يعادلها) إيصال مستودع غير قابل للتداول. وتتناول الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 15 تحويل إيصالات المستودعات [الورقية] [غير الإلكترونية] القابلة للتداول التي تصدر لحاملها أو تظهر على بياض أو تظهر لحاملها. ويحول إيصال المستودع في مثل هذه الحالات عن طريق التسليم دون حاجة لأي توقيع.

118- وتغطي الفقرة 2 من المادة 15 تحويل إيصالات المستودعات الإلكترونية القابلة للتداول. والقواعد التي تحكم عمليات التحويل هذه هي نفس القواعد التي تحكم إيصالات المستودعات [الورقية] [غير الإلكترونية] القابلة للتداول، باستثناء الاستعاضة عن اشتراط تسليم الإيصال باشتراط نقل التحكم فيه. وتنص الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 2 من المادة 15 على أن إيصال المستودع الإلكتروني القابل للتداول الذي يصدر أو يظهر لأمر شخص مسمى يحول بالتظهير ونقل التحكم. وتنص الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 2 من المادة 15 على أن إيصال المستودع الإلكتروني القابل للتداول الذي يصدر لحامله، أو يظهر على بياض أو يظهر لحامله، يحول بنقل التحكم.

119- وتحدد الفقرة 3 من المادة 15 الشروط المسبقة للتحكم في إيصال المستودع الإلكتروني، وهي استخدام طريقة موثوقة (أ) لإثبات التحكم الحصري لشخص ما في إيصال المستودع الإلكتروني؛ (ب) لتبين أن ذلك الشخص هو الشخص المتحكم في الإيصال؛ (ج) لنقل التحكم في إيصال المستودع الإلكتروني. وهذه المتطلبات الثلاثة تراكمية ويجب الوفاء بها جميعاً. والمتطلبان (أ) و(ب) مطابقان للمتطلبين الواردين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة 1 من المادة 11 من قانون السجلات الإلكترونية، اللذين يجعلان من السيطرة (التحكم) مكافئاً إلكترونياً لحيازة المستند أو الصك القابل للتداول.

المادة 15 مكررا - معيار الموثوقية العامة لإيصالات المستودعات الإلكترونية

120- تنص المادة 15 مكررا على معيار الموثوقية العامة لإيصالات المستودعات الإلكترونية، الذي يستند إلى المادة 12 من قانون السجلات الإلكترونية. وتنص المادة 15 مكررا على أن الطريقة المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 15 موثوقة بالقدر الملائم لأداء الوظيفة التي تُستخدم من أجلها في ضوء جميع الظروف ذات الصلة. وتورد المادة 15 مكررا قائمة غير حصرية بسبعة عناصر متصلة بتحديد موثوقية الطريقة المستخدمة في إدارة إيصالات المستودعات الإلكترونية. ويمكن للمنظمين الراغبين في تقديم إرشادات بشأن موثوقية نظم إدارة إيصالات المستودعات الإلكترونية أن يستندوا إلى هذه المادة في تقديمها. ولا تمنع المادة 15 مكررا الولاية القضائية المشترعة من اعتماد آليات لتقييم موثوقية الطرائق والنظم قبل استخدامها (النهج المسبق) أو من ربط نتائج قانونية بذلك التقييم (مثل الافتراضات القانونية). وعلاوة على ذلك، يجوز للأطراف أن تتفق على موثوقية الطرائق المستخدمة في نظام إدارة إيصالات المستودعات الإلكترونية. ويجوز تضمين هذا الاتفاق في دفاتر القواعد التي يمكن أن تدرج في اتفاق التخزين بإدراج إحالة إليها. ولا تمنع المادة 15 مكررا الولايات القضائية المشترعة من مراعاة أي اتفاق بين الأطراف.

المادة 16 - حقوق المحال إليه عموما

121- عُنِيت المادة 16 بـ "حقوق المنقول إليه عموما" توخيا للإيجاز. والحقوق المنصوص عليها في المادة 16 ذات شقين، فبموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 16، يحصل الشخص، الذي يحال إليه إيصال مستودع قابل للتداول، على الاستحقاق بالتزام مشغل المستودع بالاحتفاظ بالبضائع وتسليمها وفقا لبنود الإيصال، ويحصل بمقتضى الفقرة الفرعية (ب) على الحقوق في الإيصال والبضائع التي كان المحيل قادرا على نقلها.

122- وبموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 16، تتوقف التزامات مشغل المستودع بالاحتفاظ بالبضائع وتسليمها على بنود إيصال المستودع. وتنص المادة 8 من القانون النموذجي على أن بنود إيصال المستودع تشمل جميع شروط اتفاق التخزين. ويكون للمحال إليه الحق في الرجوع على مشغل المستودع إذا أخل مشغل المستودع ببند إيصال المستودع. ويترتب على ذلك أنه يحق لمشغل المستودع الامتناع عن تسليم البضائع للمحال إليه، الذي ليس حائزا محميا، في حال وجود سبب مشروع لدى المشغل لمنع تسليم البضائع. وهذا يتناقض مع حقوق الحائز المحمي التي تغطيها المادة 18.

123- وعند تطبيق الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 16، سوف تتوقف حقوق المحال إليه في الإيصال والبضائع على الحقوق التي كان المحيل قادرا على نقلها. فإذا تقلصت حقوق المحيل في الإيصال والبضائع بطريقة ما، كأن لا يكون هو مالكما الحقيقي وليست لديه صلاحية تحويل الإيصال ونقل ملكية البضائع، أو إذا كان المحيل قد منح حقا ضمانيا في الإيصال والبضائع لطرف ثالث، فإن ذلك سيؤثر بالمقابل على الحقوق التي سيحصل عليها المحال إليه عند تحويل الإيصال. ففي الحالة الأولى، لن يحصل المحال إليه على أي حقوق ملكية في الإيصال والبضائع بوجه عام. وفي الحالة الثانية، سوف تكون حقوقه في الإيصال والبضائع خاضعة للحق الضماني السابق. وهذا تطبيق عملي لمبدأ "من لا يملك لا يعطي". وإذا كان لدى محيل إيصال المستودع حقوق ملكية في الإيصال والبضائع، فإن هذه الحقوق سوف تنقل إلى المحال إليه الذي سيصبح هو المالك.

124- وترد حقوق الحائز المحمي في المادة 18، التي تعطي له حقوقا أكبر مما تعطيها المادة 16 للمحال إليه الذي لا يتمتع بمركز الحائز المحمي. وتنص الفقرة 2 من المادة 16 على أن الفقرة 1 من نفس المادة لا تحد من حقوق الحائز المحمي بمقتضى المادة 18.

المادة 17 - الحائز المحمي لإيصال مستودع قابل للتداول

125- توضح المادة 17 من هو الحائز المحمي لإيصال المستودع القابل للتداول. وينبغي قراءتها بالاقتران مع المادة 18 التي تنص على حقوق الحائز المحمي.

126- وتحدد الفقرة 1 من المادة 17 الخصائص الثلاث للحائز المحمي. وأولها، بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 17، أن يكون الإيصال قد حوّل إليه عملاً بالمادة 15. وكما نوقش من قبل، فإن هذا النوع من التحويلات يشمل التحويل بالتظهير والتسليم، أو بالتسليم وحده، بالنسبة للإيصالات [الورقية] [غير الإلكترونية]، والتحويل بالتظهير ونقل التحكم، أو بنقل التحكم وحده، بالنسبة للإيصالات الإلكترونية. أما الشرط الثاني، المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 17، فهو أن يكون الشخص قد تصرف بحسن نية ومن دون علم بوجود أي مطالبة بالإيصال أو البضائع المشمولة به، أو بوجود أي دفع مقدم من أي شخص بخلاف مشغل المستودع. وهذا الشرط الثاني مهم لأن حقوق الحائز المحمي المنصوص عليها في المادة 18 تمنح ذلك الحائز حصانة ضد هذه المطالبات والدفع، ولن يكون هذا من العدل إذا كان الحائز المحمي يعلم بالفعل وقت الإحالة بوجود مطالبات أو دفع من هذا القبيل. واشتراط حسن النية يعني أن يتصرف الحائز المحمي بأمانة. ولا يكون الحائز المحمي قد تصرف بحسن نية إذا كانت الظروف تشير إلى أن أي شخص حصيف في مكانه كان سيجري مزيداً من الاستفسارات حول ظروف المعاملة، مثلاً إذا بيعت بضائع بأقل بكثير من سعرها في السوق. ويشير شرط عدم العلم إلى المعرفة الفعلية وليس الاستدلالية. ومن الممكن أن يكون الشخص على غير علم فعلياً، ومع ذلك يتصرف بسوء نية. والشرط الثالث بمقتضى الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 17 هو أن يكون التحويل قد جرى في السياق المعتاد للعمل أو التمويل. وهذا الحكم عام بما يكفي لتغطية السياق المعتاد لعمل المحيل وكذلك السياق المعتاد لعمل المحال إليه. فالتحويل الذي لا يجري في السياق المعتاد للعمل يمكن أن يثير تساؤلات حول ما إذا كان المحال إليه يتصرف بحسن نية، لأن ذلك كان ينبغي أن يجعله يرتاب في وجود شيء غير عادي في عملية التحويل.

127- وتركز الفقرة 2 من المادة 17 على تحديد ماهية العلم بوجود مطالبة بإيصال المستودع أو بالبضائع المشمولة به، وهو أحد عناصر الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 17. وهي توضح أنه لا ينبغي اعتبار أن الشخص على علم بمطالبة لمجرد أن المعلومات المتعلقة بتلك المطالبة قد سجلت في سجل محدد للمعاملات المضمونة في الدولة المشتربة. ويعني هذا أن تسجيل المطالبة لا يُستدل منه على أن شخصاً ما لديه علم فعلي بها.

128- وتتناول الفقرة 3 من المادة 17 حالة إصدار إيصال مستودع لأمر شخص ليس هو المودع، وهي تمكن هذا الشخص من أن يكون مؤهلاً لمركز الحائز المحمي. وعلى الرغم من أن الشرط الأول المتعلق بالحائز المحمي غير مستوف في ظاهره لأن الإيصال لم "يحول" إلى ذلك الشخص، فإن الفقرة 3 من المادة 17 تعالج ذلك حيث تنص على أنه إذا أصدر مشغل المستودع إيصالاً لشخص غير المودع، كان لإصداره المفعول نفسه كما لو أن هذا الإيصال حوّل إلى ذلك الشخص بمقتضى المادة 15. وهذا الحكم مهم لضمانة الدائن المضمون الذي قد يطلب من زبائنه اتخاذ الترتيبات اللازمة لإصدار إيصالات مستودعات من هذا القبيل لأمره.

المادة 18 - حقوق الحائز المحمي لإيصال مستودع قابل للتداول

129- تحدد المادة 18 حقوق الحائز المحمي في إيصال المستودع القابل للتداول. ويدعو القانون النموذجي إلى توفير أعلى قدر ممكن من الوضوح فيما يتعلق بحقوق الحائز، ولا سيما الحائز المحمي. ومن المستصوب أن ينص القانون على ذلك في النظم القانونية التي يمكن فيها للحائز المحمي اكتساب حقوق الملكية. وإدراكاً لوجود نظم لا تعترف بالضرورة بحقوق الملكية من هذا القبيل، يعرض القانون النموذجي خيارين.

130- *الخيار 1*: تنص الفقرة 1 من المادة 18 على أن الحائز المحمي لإيصال مستودع قابل للتداول يكتسب ملكية الإيصال والبضائع المشمولة به. وهذا الحق يفوق الحقوق التي يكتسبها الحائز غير المحمي، الذي لن يكتسب ملكية البضائع إذا كانت قدرة المحيل على نقل ملكية البضائع محدودة بطريقة ما، وذلك على سبيل المثال إذا لم يكن هو مالکها وليست له صلاحية نقل ملكيتها. ويكتسب الحائز المحمي أيضاً الاستحقاق بالتزام مشغل المستودع بالاحتفاظ بالبضائع وتسليمها وفقاً لبنود الإيصال، خالية من أي مطالبات أو دفعات يقدمها مشغل المستودع أو أي شخص آخر، بخلاف المطالبات أو الدفعات التي تنشأ بموجب بنود إيصال المستودع أو بموجب القانون النموذجي حتى وإن كان المحيل عرضة لهذه المطالبات أو الدفعات.

131- *الخيار 2*: تنص الفقرة 1 من المادة 18 على أن الحائز المحمي لإيصال المستودع القابل للتداول يكتسب الحقوق التالية خالصة من أي مطالبات أو دفعات يقدمها مشغل المستودع أو أي شخص آخر، بخلاف المطالبات أو الدفعات التي تنشأ بموجب بنود الإيصال أو بموجب هذا القانون على النحو التالي: يكتسب الحائز المحمي، بموجب الفقرة الفرعية (أ)، ملكية الإيصال والاستحقاق بالتزام مشغل المستودع بالاحتفاظ بالبضائع وتسليمها وفقاً لبنود الإيصال. ويكتسب الحائز المحمي، بموجب الفقرة (ب)، حقوق ملكية البضائع التي سيكتسبها عن طريق نقل الحياة المادية للبضائع. وتميز الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب) بين حقوق الحائز المحمي في الإيصال من جهة وحقوقه في البضائع من جهة أخرى. فنقل ملكية البضائع بإيصال مستودع أمر يخالف الممارسات التجارية في بعض الولايات القضائية ويمكن أن يعرض المالك لفقدان البضائع حينما لا يكون لدى المودع سند لملكيتها. وتعالج الفقرة 1 من الخيار 2 في المادة 18 هذا الشاغل حيث إن مؤداها هو أن الحائز المحمي يحصل على ملكية الإيصال لدى تحويله، لكنه قد لا يكتسب بالضرورة ملكية البضائع، لأن ذلك يتوقف على مفعول نقل الحياة المادية للبضائع.

132- وتؤكد الفقرة 2 من المادة 18 درجة الحماية العالية الممنوحة للحائز المحمي. وهي تحدد ظروفًا معينة قد تؤثر عادة على حقوق المحال إليه، وتنص على أن هذه الظروف لا تمس حقوق الحائز المحمي في ملكية البضائع، ولا حصانته من المطالبات والدفعات. والحالات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 18 هي فيما يلي: (أ) أن يشكل التحويل إلى الحائز المحمي أو أي تحويل سابق إخلالاً من المحيل بواجبه؛ (ب) أن يكون حائز سابق للإيصال قد فقد تحكمه في الإيصال أو حيازته له نتيجة احتيال أو إكراه أو سرقة أو اختلاس أو تحريف أو خطأ أو حادث أو ظروف مماثلة؛ (ج) أن يكون قد سبق بيع البضائع أو الإيصال أو تحويلهما أو رهنهما إلى شخص ثالث. وتوضح الفقرة 2 من المادة 18 أن الأحداث المحددة المبينة في تلك المادة لن تؤثر سلباً على حقوق الحائز المحمي بناءً على الفقرة 1 من المادة 18. وهذه القائمة ليست حصرية، أي أنها لا تعني أن أي مطالبات أو دفعات غير مذكورة في الفقرة 2 من المادة 18 سوف تؤثر بالضرورة على حقوق الحائز المحمي. والحماية التي توفرها الفقرة 1 من المادة 18 واسعة بما يكفي لتشمل جميع المطالبات والدفعات باستثناء ما ينشأ منها بموجب بنود الإيصال أو القانون النموذجي. ويحتفظ مشغل المستودع، الذي يفقد الحق في تقديم مطالبات أو دفعات ضد الحائز المحمي، بأي حقوق قد تكون له في مطالبة المودع بالتعويض، مثلاً إذا كان إيصال المستودع باطلاً.

133- وتتناول الفقرة 3 من المادة 18 حالة البضائع المشمولة بإيصال مستودع قابل للتداول التي تخضع لبعض الرهون. ومن الأمثلة الشائعة على هذا النوع من الترتيبات أن يحتفظ بائع البضائع بحق ملكيتها إلى حين أداء ثمنها. ومن الأمثلة الأخرى الممكنة في هذا الشأن أن تكون البضائع قد أخضعت لحق ضمان قبل إيداعها في المستودع. ويمكن أن تؤدي هذه الترتيبات إلى نزاع بين البائع المحتفظ بحقوق ملكية البضائع أو صاحب الحق الضماني في البضائع والحائز المحمي. وتنص الفقرة 3 من المادة 18 على أن حقوق الحائز المحمي لا تخضع لأي حق من حقوق الاحتفاظ بالملكية أو الحقوق الضمانية أو أي حق آخر

مكافئ في البضائع المشمولة بالإيصال أو فيما يتعلق بها. وينبغي للدول المشترعة أن تدرج مصطلحات مناسبة لتغطية المفهوم الداخلي للضمان ذي الصلة.

134- وتتأول الفقرة 4 من المادة 18 حالة صدور حكم قضائي ضد شخص ما ومدى جواز إنفاذ هذا الحكم على إيصال مستودع يحتفظ به حائز محمي. وتنص هذه المادة بوضوح على أن حقوق الحائز المحمي لإيصال المستودع القابل للتداول بموجب الفقرة 1 من المادة 18 لا تخضع لأي حق مقرر بمقتضى حكم قضائي صادر ضد أي شخص غير الحائز المحمي. وهذا يعني أن حقوق الحائز المحمي في إيصال المستودع لن تخضع إلا لحكم قضائي صادر ضد هذا الحائز. ولن يكون مشغل المستودع ملزماً في هذه الحالة بتسليم البضائع إلى الدائن بحكم القضاء إلا إذا تم التنازل عن إيصال المستودع لهذا الدائن.

المادة 19 - نفاذ الحق الضماني تجاه أطراف ثالثة

135- استلهمت المادة 19 من المادة 18 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة، التي تحدد الطريقتين الرئيسيتين لتحقيق النفاذ تجاه الأطراف الثالثة. ووظيفة المادة 19 هي تشجيع الدول على الاعتراف بالطرائق التي ينبغي أن يتيحها قانون عام للمعاملات المضمونة لتحقيق نفاذ الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات تجاه الأطراف الثالثة. ولا يفترض القانون النموذجي أن كل دولة لديها قوانين حديثة بشأن المعاملات المضمونة. ومع ذلك، فإن وظيفته ليست توفير مجموعة شاملة من القواعد بشأن الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات، وإنما هي بالأحرى التأسيس على قوانين المعاملات المضمونة القائمة وضمن حسن التنسيق معها.

136- وتُشجّع الدول المشترعة على تنفيذ قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة، الذي ينص على عدة قواعد خاصة بالحقوق الضمانية في المستندات القابلة للتداول، منها ما يتعلق بإنشاء الحقوق (المادة 16)، ونفاذها تجاه الأطراف الثالثة (المادة 26)، وأولويتها (المادة 49)، والحقوق تجاه مصدر المستند القابل للتداول (المادة 70). وتنطبق على المستندات القابلة للتداول القواعد العامة في قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة التي تحكم تسجيل الإشعارات المتعلقة بالحقوق الضمانية وإنفاذ الحقوق الضمانية في الموجودات الملموسة. وتوفر هذه القواعد مجتمعة إطاراً شاملاً للحقوق الضمانية في المستندات القابلة للتداول، بما فيها إيصالات المستودعات. وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن الأحكام التي ينبغي إدراجها في قانون للمعاملات المضمونة لتيسير استخدام إيصالات المستودعات كضمانات رهنية، يمكن للدولة المشترعة أن ترجع إلى المذكرات المعدة لاجتماعات الفريق العامل التابع لليونيدرو والمعني بوضع قانون نموذجي بشأن إيصالات المستودعات⁽⁸⁾.

137- وتسلم المادة 19 بضرورة إتاحة ثلاث طرائق للأطراف في المعاملات التي يُستخدم فيها إيصال مستودع كضمانة رهنية. وهذه الطرائق الثلاث هي فيما يلي: '1' التسجيل في سجل منشأ بمقتضى قانون منطبق للمعاملات المضمونة؛ '2' الحصول على التحكم في إيصال المستودع الإلكتروني؛ '3' الحصول على حيازة إيصال المستودع [الورقي] [غير الإلكتروني]. وطريقة التسجيل موضوعة بين معقوفتين، وينبغي للدولة أن تدرجها إذا كانت قد أنشأت نظام تسجيل عملاً بقانونها الخاص بالمعاملات المضمونة. وتعترف المادتان 18 و26 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة بالتسجيل والحيازة بوصفهما الطريقتين

(8) انظر - UNIDROIT Working Group on a Model Law on Warehouse Receipts, Study LXXXIII - W.G.4 - Doc. 5, Note on Security Rights in Warehouse Receipts, and Study LXXXIII - W.G.5 - Doc. 4, Note on Inclusion of Rules Governing Security Rights in Warehouse Receipts in the Model Law.

المنطقتين على الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات. وتشجع المادة 19 الدول على الاعتراف بالتحكم كطريقة للإنفاذ تجاه الأطراف الثالثة خاصة بإيصالات المستودعات الإلكترونية.

138- ومن المهم للدول المشترعة التي لديها نظام عصري للمعاملات المضمونة أن تكفل التكافؤ الوظيفي بين الإيصالات [الورقية] [غير الإلكترونية] والإيصالات الإلكترونية المستخدمة كضمانة رهنية. ويمكن تحقيق ذلك إما '1' بالاعتراف بطريقة "التحكم" كطريقة منفصلة للإنفاذ تجاه الأطراف الثالثة، أو '2' الاعتراف بأن "التحكم" هو المكافئ الوظيفي للحيازة. وإذا اختير النهج الأخير، فإن المفعول القانوني لأخذ الحيازة بمقتضى قوانين المعاملات المضمونة سوف ينطبق بالمثل على الحقوق الضمانية في إيصالات المستودعات الإلكترونية الخاضعة لتحكم الدائن المضمون⁽⁹⁾. وإذا اختير النهج الأول، فسيكون على الدولة المشترعة أن تكفل وجود قاعدة للأولوية لديها مماثلة لقاعدة الأولوية المتعلقة بإيصالات المستودعات الورقية على النحو المحدد في المادة 49 من قانون الأونسيترال للمعاملات المضمونة. وسوف تنص هذه القاعدة على أن الدائن المتحكم في إيصال المستودع الإلكتروني تكون له الأولوية على الحقوق الضمانية الأخرى التي تُجعل نافذة تجاه الأطراف الثالثة بالتسجيل، رهنا باستيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 49. وتنص الفقرة 3 من المادة 18 من القانون النموذجي بالفعل على قاعدة "الأخذ الخالص" التي تمكن الحائز المحمي لإيصال المستودع من بتر أي حق ضماني أو مصلحة أخرى في الإيصال أو في البضائع المشمولة به.

139- ويتضمن القانون النموذجي أيضا فصلا خامسا اختياريًا بشأن السندات الرهنية لتجسيد التشريعات المعمول بها في بعض الولايات القضائية التي يمكن أن تصدر فيها وثيقتان: '1' شهادة إيداع و'2' صك رهن يجرّد الحق الضماني للدائن في البضائع المشمولة بالوثيقتين. وللاطلاع على شروح مواد القانون النموذجي التي تبين كيفية إدراجها في قانون إيصالات المستودعات، انظر الفصل الخامس أدناه.

المادة 20 - التأكيدات التي يقدمها محيل إيصال المستودع القابل للتداول

140- تحدد المادة 20 أمرين رئيسيين ينبغي أن يؤكدهما محيل إيصال المستودع القابل للتداول للمحال إليه. وأولهما أن الإيصال أصلي، أي أنه حقيقي وليس مزورا. والثاني هو أن المحيل ليس لديه علم بأي واقعة من شأنها أن تخل بصحة الإيصال، أو قيمة البضائع المشمولة بالإيصال، أو نفاذ نقل ملكية الإيصال والبضائع التي يشملها، باستثناء ما يُخطر به المحال إليه. والغرض من هذين التأكيدين هو حماية المحال إليه، إذ إن مركزه سيُضار إذا كان أي منهما غير صحيح. وفي هذه الحالة، يمكن للمحال إليه أن يرفع دعوى قضائية شخصية ضد المحيل بسبب الإخلال بتأكيده. وسوف يكون المحيل مسؤولا عن الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (أ) من المادة 20 إذا لم يكن الإيصال أصليا، حتى وإن لم يكن على علم بذلك فعلا. لكنه، على النقيض من ذلك، لن يعد مسؤولا، بمقتضى الفقرة الفرعية (ب) من المادة 20، إذا لم يكن على علم بأمور تخل بصحة الإيصال أو قيمة البضائع المشمولة به أو نفاذه.

المادة 21 - التأكيدات المحدودة التي يقدمها الوسيط

141- تتناول المادة 21 الحالة التي يكون فيها محيل إيصال المستودع القابل للتداول وسيطا يحتفظ بالإيصال نيابة عن شخص آخر، أو يُعهد إليه بتحصيل صك قابل للتداول أو مطالبة أخرى، كأن يكون مثلا مصرفا يقدم خدمات التحصيل (المصرف المحصل). ووظيفة هذه المادة هي الحد من تطبيق المادة 20 بحيث لا يكون المصرف المحصل مسؤولا عن الإخلال بالتأكيدين المشار إليهما في المادة 20. ويجوز للوسيط، مثل المصرف المحصل، ممارسة جميع الحقوق الناشئة عن الإيصال. ويشمل ذلك الحصول

(9) انظر قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، المذكرة الإيضاحية، الفقرة 114.

على الحق في تسلم البضائع. [ولا يجوز للوسيط أن يحول الإيصال إلا بصفته وكيلًا. ومؤدى ذلك تضمين مبادئ الوكالة في هذا الشأن، إذ لن يتمكن الوسيط مثلاً من تحويل الإيصال إلا إذا كان مخولاً بالقيام بذلك.] [وعند تحويل الإيصال، لن يقدم الوسيط التأكيدين الواردين في المادة 20، بل سيؤكد فحسب أنه مخول بتحويله.]

المادة 22 - المحيل ليس ضامناً

142- توضح المادة 22 أن الشخص الذي يحول إيصال مستودع قابلاً للتداول لا يضمن، بمقتضى التحويل، أداء مشغل المستودع لأي التزامات متعلقة بالإيصال. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه لا يجوز للمحال إليه الرجوع على محيل الإيصال إذا لم يسلم مشغل المستودع البضائع أو إذا لم يخزنها بالعناية اللازمة وفقاً لاشتراطات القانون النموذجي أو عقد التخزين.

الفصل الرابع - حقوق مشغل المستودع والتزاماته

143- يهدف الفصل الرابع إلى تعزيز الثقة في إيصالات المستودعات، وليس تنظيم حقوق والتزامات الأطراف في اتفاق التخزين تنظيمًا شاملاً. وهو لذلك لا يتضمن قائمة شاملة بجميع حقوق مشغل المستودع والتزاماته، بل يسرد الحقوق والتزامات الرئيسية التي من المرجح أن تؤثر على الثقة في إيصالات المستودعات.

المادة 23 - واجب العناية

144- تنص المادة 23 على الالتزام العام الواقع على مشغل المستودع بتخزين البضائع المتسلمة وحفظها. ومعيار العناية الذي تقضي به المادة 23 ليس مطلقاً، بل هو المستوى المتوقع من مشغل مجتهد ومختص في تلك المهنة المحددة.

145- وتشير الفقرة 2 إلى أن الحكم الوارد في الفقرة 1 هو قاعدة تكميلية. وتتباين الولايات القضائية في درجات تسامحها إزاء التحلل من الالتزام بالمعايير العامة للعناية في اتفاق التخزين، حيث لا يسمح بعضها بذلك صراحة بينما يسمح بها البعض الآخر رهناً بالتقيد بالجواهر الأساسي للالتزامات الوجوبية بمقتضى واجب العناية، وهناك ولايات قضائية أخرى لا تسمح بذلك لكنها تجيز مع هذا الحد من نطاق المسؤولية في حال الإخلال بذلك الواجب. وتتيح الفقرة 2 للمشغل إمكانية كبرى لتغيير الالتزام الواقع عليه بموجب الفقرة 1. ويمكنه القيام بذلك من خلال كل من بنود اتفاق التخزين وإيصال المستودع. ولكن حرية المشغل مقيدة في هذا الشأن، إذ لا يجوز له أن يستبعد المسؤولية عن الاحتيال أو سوء السلوك المتعمد أو الإهمال الجسيم أو اختلاس البضائع، أو أن يحد من تلك المسؤولية.

المادة 24 - واجب الفصل بين البضائع

146- تنص المادة 24 على التزام مشغل المستودع بأن يخزن البضائع على نحو يراعي الفصل بينها. ويندرج الالتزام بتخزين البضائع في صميم اتفاق التخزين. ومن حيث المبدأ، لمشغل المستودع الحرية في تخزين البضائع المودعة على أفضل وجه يناسب أدائه لعمله، شريطة التقيد بأي معيار واجب التطبيق في هذا الشأن من معايير العناية. ويجوز للأطراف، بدلاً من ذلك، أن تنص على شرط تعاقدى يقضي بتخزين البضائع المودعة بطريقة معينة وربما الاحتفاظ بها منفصلة عن جميع البضائع الأخرى المودعة في المستودع. وتضع هذه المادة قاعدة إلزامية تقضي بالإبقاء على الفصل بين البضائع.

147- والأساس الذي تستند إليه المادة 24 هو أن عدم الإبقاء على الفصل بين البضائع قد يؤثر على مصالح أطراف ثالثة. وقد أشير، أثناء إعداد القانون النموذجي، إلى أن ممكن الصعوبة في ترك مسألة الفصل بين البضائع المخزنة لكي تعالج وفقا لمبدأ حرية الأطراف بشكل حصري هو أن الطريقة التي تخزن بها البضائع يمكن أن تكون لها تداعيات تتجاوز فرادى الاتفاقات التعاقدية والمطالبات الشخصية، مما يؤدي أيضا إلى نشوء نزاعات تتصل بقانون الملكية. ويمكن، على وجه التحديد، أن تنشأ مجموعة أوسع من المسائل التي تتطلب النظر فيها في حال ما إذا مزجت البضائع أو خلطت في كتلة بحيث يتعذر التمييز بينها. ومما يلزم في هذا الشأن تحديد حقوق الملكية الخاصة بكل مودع في الكتلة المختلطة. وعلاوة على ذلك، من الضروري تحديد حقوق الملكية والمطالبات التعاقدية وربما المطالبات برد الحقوق المتعلقة بكل مودع في حال حدوث عجز في البضائع المتاحة نتيجة لاختلاطها في كتلة واحدة.

148- وتفرض المادة 24 التزامات وجوبية على مشغل المستودع فيما يتعلق بالطريقة التي يجب أن تخزن بها البضائع، ولكنها لا تحدد عواقب الإخلال بها. ومن ثم، يجب أن تحدد تلك العواقب وفقا للقوانين الأخرى في الدولة المشتربة.

149- وتنص الفقرة 2 على استثناء من الفقرة 1 في حالة البضائع القابلة للاستبدال، حيث تسمح بخلط البضائع ذات الطبيعة الواحدة إذا نص على ذلك إيصال المستودع.

المادة 25 - الحق الرهني لمشغل المستودع

150- تنص المادة 25 على أن مشغل المستودع يتمتع بحق رهني في البضائع وفي أي عائدات. والقصد من إدراج عبارة "أي عائدات" هو التأكيد على أن الحق الرهني لا ينقضي بانقضاء حياة مشغل المستودع للبضائع، فالبضائع يمكن مثلا أن تتعرض للتلف ولكنها قد تكون مؤمنا عليها، ومن ثم يصبح مشغل المستودع في تلك الحالة "حائزا" للمبلغ الذي سوف تدفعه شركة التأمين. ومن ثم، يمتد الحق الرهني للمشغل إلى هذا المبلغ.

151- وتورد الفقرة 1 من المادة 25 أربعة أنواع من الرسوم أو النفقات التي يكون لمشغل المستودع حق رهني فيها. وتنص الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من المادة 10 من القانون النموذجي على أن مبلغ رسوم التخزين وطريقة حسابه هما معلومتان اختياريان يمكن إدراجهما في إيصال المستودع. ومن ثم، لا تُذكر بالضرورة الرسوم المشمولة بهذه الفقرة في إيصال المستودع. ولا يؤثر ذلك على إنشاء الحق الرهني في الرسوم والنفقات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة 1 من المادة 25، ولكن الرسوم أو النفقات المشمولة بالفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من المادة 25 يتم تكديدها بموجب اتفاق تخزين آخر، ومن ثم يجب بيانها في إيصال المستودع. والغرض من هذا الحكم هو توعية الحائز بوجود هذه الرسوم غير العادية.

152- ويكون الحق الرهني نافذا تجاه الأطراف الثالثة، ومنها أي حائز لإيصال المستودع.

153- والحائز المحمي هو طرف ثالث من نوع خاص. ولإنفاذ الحق الرهني تجاهه، يجب أن تكون الرسوم والنفقات مبينة على وجه إيصال المستودع أو أن تشكل رسما معقولا للتخزين بعد تاريخ إصدار الإيصال. ولا يشير تعبير "الرسم المعقول" إلا إلى الرسوم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 25.

154- وتقضي الفقرة 4 بأن تحدد الدولة المشتربة القانون الذي يجوز بموجبه لمشغل المستودع إنفاذ حقه الرهني. ولا يتضمن القانون النموذجي نفسه أحكاما بشأن طرائق الإنفاذ ومقتضياته. ويمكن للدولة المشتربة القيام بذلك إما بإدراج أحكام خاصة بالإنفاذ في القانون الذي يشترع القانون النموذجي تضاف إلى الأحكام

التي تحدد حقوق مشغل المستودع في المادة 30، أو بالإشارة إلى إجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في قوانين المعاملات المضمونة المنطبقة.

المادة 26 - التزام مشغل المستودع بالتسليم

155- الالتزام بتسليم البضائع المودعة هو عنصر أساسي في أي اتفاق تخزين. وتلزم المادة 26 مشغل المستودع بتسليم البضائع إلى الحائز أو إلى شخص آخر بناء على تعليمات من الحائز. وترد في المادة 29 الأعدار التي تعفي مشغل المستودع من الوفاء بهذا الالتزام تجاه شخص يحق له تسلّم البضائع.

156- والشخص الذي يحق له تسلّم البضائع هو حائز إيصال المستودع الذي يفى بالشروط الثلاثة المنصوص عليها في المادة 26.

157- ويجب على مشغل المستودع إلغاء إيصال المستودع عند تسليم البضائع. وإذا لم يبلغ إيصال المستودع، يكون المشغل مسؤولاً تجاه حائز إيصال المستودع، حتى وإن كان الحائز قد حصل على إيصال المستودع بعد تسليم البضائع. ولا يوجد حكم خاص بشأن كيفية إلغاء إيصال المستودع. لكن الطريقة المعتادة لإلغاء الإيصال في الممارسات التجارية المعمول بها هي إتلافه أو كتابة كلمة "لاغ" عليه، في حالة إيصال المستودع الورقي، أو جعله غير صالح للاستخدام، في حالة إيصال المستودع الإلكتروني.

المادة 27 - التسليم الجزئي

158- تفرض المادة 27 التزاماً وجوبياً على مشغل المستودع بتسليم جزء من البضائع إذا أصدر حائز إيصال المستودع تعليمات بذلك. ويمكن أن تنص اللوائح على الحد الأدنى اللازم لكمية البضائع التي ستودع لدى مشغل المستودع أو قد تمنح مرونة لمشغل المستودع في وضع حدوده الخاصة. وإذا كانت كمية البضائع المودعة ستقل عن الحد الأدنى اللازم، جاز رفض التسليم الجزئي.

159- وتورد الفقرة 1 ثلاثة شروط للتسليم الجزئي. وهي نفس الشروط المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 26.

160- وتوجب الفقرة 2 على مشغل المستودع في عمليات التسليم الجزئي أن يدون الجزء المسلم من البضائع في إيصال المستودع ويعيد حيازة الإيصال أو التحكم فيه إلى الحائز.

المادة 28 - تقسيم إيصال المستودع

161- تفرض المادة 28 التزاماً على مشغل المستودع بتقسيم إيصال المستودع إلى إيصالين أو أكثر، على أن تغطي تلك الإيصالات في مجموعها البضائع المخزنة المشمولة بإيصال المستودع الأصلي. وهو التزام وجوبي، فلا يجوز للمشغل رفض طلب الحائز تقسيم إيصال المستودع. وينبغي أن يراعى في تقسيم إيصال المستودعات ألا تقل الكمية المودعة عن الحد الأدنى.

162- ولا يجوز لمشغل المستودع تقسيم إيصال المستودع إلا بعد استيفاء ثلاثة شروط، هي فيما يلي: أن يطلب حائز إيصال المستودع تقسيم الإيصال، وأن يتنازل عن حيازة إيصال المستودع الأصلي أو التحكم فيه، وأن يسدد أي تكاليف إضافية يتكبدها مشغل المستودع على نحو معقول نتيجة تقسيم إيصال المستودع وإعادة إصداره ما لم تكن تلك التكاليف مشمولة باتفاق التخزين.

المادة 29 - أعذار الإعفاء من الالتزام بالتسليم

163- من المقبول عموماً في بعض الظروف إعفاء مشغل المستودع من واجب تسليم البضائع. وتحدد المادة 29 الأعذار التي يمكن أن تعفي مشغل المستودع من تسليم البضائع.

164- وتورد المادة 29 أربعة ظروف يعفى فيها مشغل المستودع من المسؤولية عن عدم التسليم أو التأخر في التسليم. أولها في الفقرة الفرعية (أ) التي تشير إلى حالات تلف أو فقدان البضائع التي لا يكون مشغل المستودع مسؤولاً عنها. ومن الأمثلة على ذلك عدم وفاء مشغل المستودع بالتزامه بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته لم يكن من المتوقع بصورة معقولة أن يأخذ في الاعتبار وقت إبرام العقد أو لم يكن بإمكانه تجنبه أو تجنب عواقبه أو التغلب عليه أو على عواقبه. ومع ذلك، يمكن في كثير من الأحيان اعتبار مشغل المستودع مسؤولاً عن فقدان البضائع أو تلفها رهناً باستثناءات يمكن أن تحددها الدول المشترعة في اللوائح. وينبغي قراءة الفقرة الفرعية (أ) بالاقتران مع المادة 23 التي تتناول واجب العناية الملقى على عاتق مشغل المستودع. وينبغي قراءة الفقرة الفرعية (ب) بالاقتران مع المادتين 25 و30. ويعفى مشغل المستودع من الالتزام بتسليم البضائع كنتيجة طبيعية لإنفاذ حقه الرهني عملاً بالفقرة 4 من المادة 25. فإذا باع المشغل البضائع أو تصرف فيها بطريقة أخرى عملاً بالمادة 30، ينقضي اتفاق التخزين، ومن ثم، لا يعود مشغل المستودع ملزماً بالتسليم. وتكتفي أحكام المادة 29 بتوضيح وتأكيد أن مشغل المستودع غير مسؤول في هذه الأحوال. ومن الظروف الأخرى في هذا الشأن، وفقاً للفقرة الفرعية (ج)، أن يتلقى مشغل المستودع "مطالبات متنافسة بشأن البضائع"، ومن أمثلة ذلك وجود عدة حائزين يطالبون بالبضائع وليس من الواضح ما إذا كان أي منهم من الحائزين المحميين. وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة الفرعية (ج) لا تغطي حالة الإفراط في الإصدار، أي حينما تتجاوز الكمية الإجمالية للبضائع المشمولة بإيصالات المستودع الصادرة عن المشغل الكمية الإجمالية المتاحة في المستودع. وينبغي في تلك الحالة اعتبار المشغل مسؤولاً بدلاً من إعفائه من التزامه بالتسليم. وتشير الفقرة الفرعية (د) إلى أوامر المحاكم أو الظروف الخارجة عن إرادة المشغل، مثل مصادرة البضائع.

165- ويقع عبء الإثبات على عاتق مشغل المستودع الذي يتعين عليه إثبات الظروف التي تعفيه من الالتزام بالتسليم عملاً بالمادة 29.

المادة 30 - إنهاء مشغل المستودع للتخزين

166- تنص المادة 30 على أن مشغل المستودع له الحق في إنهاء التخزين بعد توجيه إشعار. وقد يحدث هذا في حال وجود اتفاق تخزين لفترة غير محددة يختار مشغل المستودع إنهائه. وقد يُفعل هذا الحق أيضاً في حالات أخرى، منها عدم أخذ البضائع من المستودع عند انقضاء فترة التخزين. ولا يوجد حكم في المادة 30 يتناول الحالة المعتادة، التي يطلب فيها حائز إيصال المستودع تسلم البضائع، مثلاً عند انتهاء صلاحية إيصال المستودع لدى انقضاء الفترة الزمنية المحددة فيه، ولكن المشغل يرفض التسليم. ويجب أن تعالج هذه الحالة وفقاً للمادة 26.

167- ويمكن تخزين البضائع لفترة طويلة من الزمن، ولكن مدة التخزين، من حيث المبدأ، تكون إما محددة الأجل أو لأجل غير مسمى. ووفقاً للفقرة 1، فإن الوقت الذي يمكن فيه للمشغل إنهاء التخزين هو في نهاية مدة التخزين المحددة في إيصال المستودع. فإذا انقضت مدة التخزين أو إذا لم تكن محددة في إيصال المستودع، يمكن لمشغل المستودع أن ينهي التخزين في غضون فترة زمنية معقولة، على ألا تقل هذه الفترة المعقولة عن عدد معين من الأيام بعد الوقت المحدد في الإشعار، ويجب أن تحدد الدولة المشترعة عدد هذه الأيام بالضبط. ولوحظ أثناء إعداد القانون النموذجي وجود خلل هيكلي في هذا الشأن، إذ لا توجد بشكل عام مشكلة لدى مشغلي

المستودعات في تنظيم عملهم على نحو يتيح لهم تلبية طلبات تسليم البضائع المودعة في غضون مهلة قصيرة. أما المودعون، فهم، على النقيض من ذلك، يجدون صعوبة بالغة بوجه عام في تسلم البضائع في غضون مهلة قصيرة، لأنهم غالباً لا يملكون المرافق اللازمة ويجب عليهم الاعتماد على أطراف ثالثة. ومن ثم، فإن من المرجح أن تكون الطلبات غير المتوقعة لتسليم البضائع المودعة مرهقة للغاية بالنسبة للمودعين، مما قد يؤدي إلى بيع البضائع المودعة بأسعار السوق الفرعية أو حتى إلحاق الضرر بها أو فقدانها.

168- وتشترط الفقرة 1 توجيه إشعار قبل أن يتخذ المشغل أي إجراء. وقد أثير تساؤل طُرح للنقاش، أثناء إعداد القانون النموذجي، حول من هم الأشخاص الذين ينبغي إشعارهم. وتلزم الفقرة 1 مشغل المستودع بتوجيه إشعار لجميع الأشخاص الذين يعلم أنهم يدعون أن لديهم مصلحة في البضائع. وهذا يثير تساؤلاً حول ما إذا كان مشغل المستودع يعرف بالضرورة من هم الأشخاص الذين لديهم مصلحة في البضائع. فإذا لم يكن يعرفهم بالضرورة، فينبغي التساؤل حول كيفية تحديد الأشخاص الذين ينبغي لمشغل المستودع أن يوجه الإشعار لهم إذا كان يرغب في إنهاء التخزين. وأشار في هذا الشأن أن مشغل المستودع، في بعض النظم القانونية، ليس عليه سوى أن يوجه إشعاراً بالبيع المعترزم من خلال منبر إعلامي عمومي، مثل الصحف، عند اتخاذ قرار إنهاء اتفاق التخزين وبيع البضائع. ولذلك، فإن الشرط الوارد في الفقرة 1 يذهب إلى أبعد من تلك النظم القانونية، لأنه يقضي بتوجيه إشعار إلى أشخاص معينين وليس إلى الجمهور عموماً. غير أنه لوحظ أن مشغل المستودع سيعرف، في النظام الإلكتروني، على أقل تقدير هوية آخر حائز مسجل لإيصال المستودع، الذي يرجح عملياً أن يكون هو المطالب الرئيسي بالبضائع، مما يجعل توجيه إشعار إلى أصحاب المطالبات على وجه التحديد أمراً أقل إشكالية. وكحل وسط، تسمح الفقرة 2 من المادة 30 بتوجيه إشعار عن طريق "إعلان عام" إذا لم يعلم مشغل المستودع بوجود أي شخص يدعي أن لديه مصلحة في البضائع. ويوجه الإشعار عن طريق الإعلان العام وفقاً لأحكام القانون ذي الصلة الذي تحدده الدولة المشتربة.

169- وتبين الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 العواقب التي سوف تترتب على عدم الاستجابة لمطالبة مشغل المستودع بسداد مستحققاته وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1. فإذا لم يُدفع المبلغ المطلوب ولم تُخرج البضائع قبل التاريخ المتوخى في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1، جاز لمشغل المستودع أن يبيع البضائع عن طريق البيع العام أو الخاص، على أن يتم البيع بطريقة معقولة تجارياً.

170- وتنص الفقرة 3 على إنهاء تخزين البضائع التي تشكل خطراً. ولمشغل المستودع صلاحية تقديرية في تحديد كيفية التصرف في هذه البضائع الخطرة بأي طريقة مشروعة لأن الأمر قد يقتضي التصرف فيها بشكل عاجل، وقد يؤدي التأخير في التصرف فيها إلى زيادة المخاطر التي تشكلها.

الفصل الخامس - السندات الرهنية

مقدمة

171- يوجد عموماً نظامان لإيصال المستودعات بموجب القوانين الوطنية. ويعتمد العديد من البلدان ما يسمى بالنظام "الواحد"، الذي يقضي بإصدار إيصال المستودع في شكل مستند واحد يمكن استخدامه على السواء في التداول التجاري للبضائع المشمولة به وللحصول على تمويل مضمون به. وهناك عدة بلدان أخرى، وخصوصاً البلدان التي لا يسمح فيها القانون للدائن المضمون بأن يصبح مالكا للضمانة الرهنية في حال تقصير المدين، تفصل بين الوظيفتين من خلال ما يسمى بالنظام "المزدوج"، الذي يتكون فيه إيصال المستودع من مستندين: شهادة إيداع يمكن استخدامها لنقل الحقوق في البضائع (ما يعرف في الإسبانية بـ certificado de depósito وفي الفرنسية بـ Récépissé d'entrepotage) وسند رهني يمنح حائزه مصلحة

ضمانية في البضائع بالمبلغ المذكور فيه (في الإسبانية *bono de prenda* وفي الفرنسية *warrant*). ويعترف القانون النموذجي بوجود هذين النظامين ويقدم الفصل الخامس، الذي يتناول "السندات الرهنية"، كفصل اختياري للدول المشترعة التي ترغب في تنفيذ نظام مزدوج لإيصالات المستودعات، وكذلك للدول التي لديها بالفعل نظام من هذا القبيل ولكنها ترغب في تحديثه - على سبيل المثال لدعم استخدام إيصالات المستودعات الإلكترونية.

172- ويتناول الفصل الخامس عدة مسائل تتعلق بالسندات الرهنية، بما في ذلك إصدارها وشكلها، ومفعولها وتحويلها، وحقوق مشغل المستودع والتزاماته. وقد فصلت هذه الأحكام عن بقية القانون النموذجي حتى ييسر استخدام القانون النموذجي على الدول التي لا ترغب في اعتماد نظام مزدوج لإيصالات المستودعات؛ بيد أن الدول التي تود فعلاً تنفيذ نظام من هذا القبيل يمكن أن تنظر في إدماج مضمون هذا الفصل في الفصول من الأول إلى الرابع من القانون النموذجي.

173- ويتيح القانون النموذجي للدول المشترعة الاختيار بين الأخذ بالنظام الواحد لإيصالات المستودعات والنظام المزدوج لإيصالات المستودعات. وضماناً للوضوح واليقين القانوني، لا يتوخى القانون النموذجي نظاماً هجيناً يسمح بإصدار إيصالات مستودعات واحدة ومزدوجة على السواء حسب اختيار مشغل المستودع أو المودع.

المادة 31 - إصدار السند الرهني وشكله

174- عادة ما يصدر إيصال المستودع والسند الرهني في النظام المزدوج في شكل مستند واحد يمكن فصله إلى وثيقتين حسب اختيار الحائز، سواء كان الحائز الأصلي أو الحائز اللاحق. وقد يود الحائز مثلاً أن يحتفظ بإيصال المستودع - وبالتالي القدرة أيضاً على مزاولة التجارة في البضائع عن طريق تحويل ذلك الإيصال - وفي الوقت نفسه قد يود اقتراض مال باستخدام تلك البضائع كضمانة رهنية، وفي هذه الحالة يفصل الحائز السند الرهني عن إيصال المستودع ويحوّله إلى المقرض. وقد يفضل الحائز أيضاً الاحتفاظ بكلتا الوثيقتين معاً ويحولهما لاحقاً إلى نفس الحائز الجديد. وعادة ما يكون كل من إيصال المستودع والسند الرهني في النظام المزدوج قابليين للتحويل - معاً أو منفصلين - بنفس الشروط والوسائل المستخدمة بشأن الصكوك القابلة للتداول.

تعريف السند الرهني

175- تبين الفقرة 1، التي تحاكي هيكل الفقرة 2 من المادة 1، الوظيفة المميزة للسند الرهني في النظام المزدوج بوصفه مستنداً يمثل حق الحائز في تقاضي مبلغ معين ويمنح حائزه حقاً ضمانياً حيازياً في البضائع المشمولة بإيصال المستودع. وتستتسخ الفقرة 1 اشتراط التوقيع الوارد في الفقرة 2 من المادة 1. وتشدد الفقرة 1 أيضاً على العلاقة بين السند الرهني وإيصال المستودع باشتراط أن يكون السند الرهني "مرتبطاً" بإيصال المستودع "لكن يمكن فصله عنه". ومن الناحية العملية، عادة ما يكون السند الرهني الورقي "مرتبطاً" بإيصال مستودع و"يمكن فصله عنه" في الوقت نفسه إذا كان كلاهما صادراً في شكل صك ورقي واحد (قابل للتداول) مع وجود خط مُثَقَّب بينهما بحيث يمكن فصلهما. و"يرتبط" السند الرهني الإلكتروني بإيصال المستودع الإلكتروني عن طريق الربط المنطقي للمعلومات أو بوصلهما معاً بطريقة أخرى. أما "قابلية الفصل" فتتحقق في حالة إيصالات المستودع الإلكترونية إذا استخدمت طريقة تجعل من الممكن التحكم في السند الرهني بشكل منفصل عن إيصال المستودع الإلكتروني. ولا يلزم إدراج المعلومات المتعلقة بالسند الرهني الإلكتروني في سجل إلكتروني منفصل. ويمكن إدراجها في نفس السجل الإلكتروني المركب.

المتطلبات المتعلقة بالتوقيع والمعلومات

176- تشترط الفقرة 2 أن "يُعرّف" كل من إيصال المستودع والسند الرهني بصفته هذه، وهو ما يتم عادة بتضمين كل منهما مسمى واضحا يفيد بهذا. وتجدر الإشارة إلى أن تسمية المستند بـ"إيصال مستودع" في النظام الواحد هو شرط لصحته وقابليته للإنفاذ (انظر الفقرة 1 من المادة 9 والشروح المصاحبة في الفقرتين 93 و 94 أعلاه)، أما في النظام المزدوج، فإن هذه التسمية الواضحة أمر لا غنى عنه لأغراض الشفافية واليقين القانوني من أجل تنبيه حائز إيصال المستودع إلى التداول المنفصل للسند الرهني والعكس صحيح. غير أن هذين المستندين، بغض النظر عن هذا، يجب أن يحتويوا على نفس المعلومات لأنهما يغطيان نفس البضائع التي سلمها المودع للتخزين في المستودع.

تعريف "حائز" السند الرهني

177- تُعرّف الفقرة 3 مفهوم "حائز" السند الرهني على غرار تعريف الحائز الوارد في الفقرة 3 من المادة 2. وتُستخدم أيضا في النظام المزدوج الطرائق المعمول بها لإصدار وتحويل إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية الشكل في النظام الواحد ما دام من الممكن التحكم في كل من إيصال المستودع والسند الرهني على نحو مستقل بمجرد تحويلهما بشكل منفصل. ويمكن تحقيق ذلك في البيئة الإلكترونية من خلال إصدار إيصال المستودع والسند الرهني في شكل توكنين رقميين متميزين أو من خلال إدراج مدخلات منفصلة في سجل إلكتروني لكل منهما على سبيل المثال. وفي بعض النظم، يصدر كلا المستندين في البداية كمستندين ورقيين يحفظان لدى وديع مركزي عليه أن يحتفظ بعد ذلك بسجل للتحويلات وغيرها من المعاملات اللاحقة، ويقيد فيه المعلومات ذات الصلة (مثل مبلغ الدين المضمون بالسند الرهني).

تطبيق القواعد المتعلقة بالتحكم في إيصالات المستودعات وإصدار تلك الإيصالات وبمحتواها على السندات الرهنية

178- تنص الفقرة 5 على أن المواد 3 و 6 إلى 14 تنطبق على السندات الرهنية مثلما تنطبق على إيصالات المستودعات. ومن بينها المواد 9 إلى 11 التي تتعلق بمضمون إيصال المستودع، وبالتالي بسند الرهن. وسوف يترتب على تطبيق الفقرة 2 من المادة 9 والفقرة 2 من المادة 10 على السندات الرهنية أن صحة السند الرهني لن تُس من جراء أي بيان ناقص أو غير صحيح للمعلومات الإلزامية (المبينة في الفقرة 1 من المادة 9) أو خطأ في المعلومات الإضافية (التي تسمح بإدراجها الفقرة 1 من المادة 10). غير أن مشغل المستودع سيكون مسؤولا عن أي خسائر يتكبدها أي شخص نتيجة لأي بيان ناقص أو غير صحيح من هذا القبيل، والتي يتعرض لها غالبا حائز المستند الرهني. وتترك القواعد المتعلقة بتحديد نطاق الخسارة وقياسها لتقدير كل دولة مشترعة.

المادة 32 - مفعول السند الرهني

منح الحق الضماني

179- يترتب بالضرورة على وظيفة السند الرهني، كصك يجسد حقا ضمانيا في البضائع المشمولة بإيصال المستودع، أن تخضع حقوق حائز إيصال المستودع لحقوق حائز السند الرهني، أي، بعبارة أخرى، أن الشخص الذي يكتسب حقوقا في البضائع بحيازة إيصال المستودع يحصل على تلك البضائع مرهونة بالحقوق الضمانية التي يحتفظ بها الدائن بمقتضى السند الرهني. وهذا يعني أن الحقوق الضمانية التي

تنشئها السندات الرهنية تكون نافذة تجاه حائزي إيصالات المستودعات، بمن فيهم الحائزون اللاحقون. وهذا المبدأ مجسد في الفقرة 1.

إنهاء الحق الضماني من جانب حائز إيصال المستودع

180- إن حائز إيصال المستودع ليس مدينا بالضرورة بالائتمان المضمون بالسند الرهني، ولكن له مصلحة في إنهاء الحق الضماني في البضائع المشمولة بالسند الرهني لكي يتمكن من الحصول على البضائع من مشغل المستودع. والواقع أن حائز إيصال المستودع قد يرغب في التمكن من ممارسة التجارة في البضائع خالصة وغير مرهونة أو أن يطالب أيضا بتسلمها من مشغل المستودع. ولا يمكن أن تتأذى أي من هاتين النتيجةين إلا بعد إسقاط المصالح الضمانية لحامل السند الرهني، وضم المستدين معا من جديد. ولهذا الغرض، تعترف الفقرة 2 بحق حائز إيصال المستودع في أن يدفع إلى حائز السند الرهني المبالغ المضمونة بذلك السند (التي يكون حائز إيصال المستودع على علم بها من خلال البيان المطلوب بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 2 من المادة 33) حتى وإن لم تكن مستحقة بعد، وأن يطلب من الدائن، الذي دفع له، التنازل عن السند الرهني. ورهنا بتصميم نظام إيصالات المستودعات، وما إذا كان قد جرد تماما أو لم يجرد بعد من الطابع المادي، تعطي بعض القوانين الداخلية صراحة لحائز إيصال المستودع الحق في إيداع المبلغ المستحق، إما لدى مشغل المستودع أو لدى وديع السند الرهني الذي يحتفظ به في حساب ضماني لصالح حائز السند الرهني، وبالتالي يحصل على الحق في تسلم البضائع.

إنفاذ الحق الضماني

181- تنص الفقرة 3 على حق حائز السند الرهني في إنفاذ حقوقه الضمانية في إيصال المستودع والبضائع المشمولة به في حال عدم سداد الدين المضمون بالسند الرهني، وذلك باللجوء إلى سبل الانتصاف المتاحة بمقتضى قوانين الدولة المشترعة التي تنص على إنفاذ الحقوق الضمانية في الممتلكات المنقولة.

المادة 33 - التحويلات والتعاملات الأخرى

182- يظل البت في فصل إيصال المستودع عن السند الرهني أو إبقائهما متصلين وتحويلهما معا أو تحويل أحدهما فقط أمرا متروكا تماما لحائز إيصال المستودع إلى حين تحويلهما بشكل منفصل. ويمكن للحائز أن يختار أيا من هذه الخيارات وفقا لحسن تقديره لشؤونه التجارية واحتياجاته التمويلية. وينقل كل مستند منهما، بمجرد انفصالهما، الحقوق التي يمثلها: سينقل إيصال المستودع الحقوق في البضائع، وسينقل السند الرهني الائتمان المضمون. وتشدد الفقرة 1 على مؤدى كل مستند منهما بتوضيح أن حائز السند الرهني سوف يكتسب حقا ضمانيا ولكنه لن يكتسب ملكية البضائع بصورة مباشرة أو ضمنية.

تحويل إيصالات المستودعات والسندات الرهنية بشكل منفصل

183- تمثل الفقرة 2 حكما هاما يتيح لأي حائز لإيصال المستودع والسند الرهني وكذلك مشغل المستودع الوقوف على سير تداول كل مستند من هذين المستدين على حدة وكذلك مبلغ الدين المضمون بالسند الرهني وتاريخ استحقاق السداد. وتدوين هذه المعلومات في إيصال المستودع وتقديم نسخة من إيصال المستودع المكتمل إلى مشغل المستودع (ووديع إيصال المستودع والسند الرهني الإلكترونيين، حسب الحالة) شرط هام لتمكين حائز إيصال المستودع من ممارسة حقه في سداد الدين وفقا للفقرة 2 من المادة 32 والمطالبة بتسلم البضائع عملا بالفقرة 2 من المادة 34. وعلاوة على ذلك، فإن تاريخ الاستحقاق مهم لمشغل

المستودع لأنه سيؤثر على شروط تسليم البضائع (الفقرتان 2 و 3 من المادة 34). ولا يلزم تدوين المقدار كمبلغ مالي ثابت ويمكن أن يشمل أسعار الفائدة والرسوم المالية الأخرى.

تطبيق قواعد تحويل إيصالات المستودعات على السندات الرهنية

184- معظم الأحكام المتعلقة بالتحويلات وغيرها من المعاملات في إيصالات المستودعات في إطار النظام الواحد منطبقة أيضا على التحويلات والمعاملات في السندات الرهنية في إطار النظام المزدوج. وبناء على ذلك، تنص الفقرة 3 على انطباق المواد 15 إلى 18 و 20 إلى 22 على السندات الرهنية، لكنها، على العكس من ذلك، لا تنص على انطباق المادة 19 على نفاذ الحقوق الضمانية في السندات الرهنية تجاه الأطراف الثالثة، لأن النفاذ تجاه الأطراف الثالثة، في حالة السندات الرهنية، يستمد تلقائيا من الفقرة 1 من المادة 31 ولا يشترط فيه حياة إصال المستودع أو التحكم فيه. ولما كان السند الرهني يشبه الصك القابل للتداول، فإن الحق الضماني الذي يمثله يصبح محكما ونافذا تجاه الأطراف الثالثة بحصول الحائز على السند الرهني عن طريق التظهير والحياة، أو عن طريق التظهير ونقل التحكم الحصري إذا كان في شكل إلكتروني.

المادة 34 - حقوق مشغل المستودع والتزاماته

انطباق المادة 28 على إيصالات المستودعات المقسمة

185- يحق لحائز إصال المستودع، بموجب المادة 28، أن يطلب إلى مشغل المستودع تقسيم إصال المستودع إلى إيصالين أو أكثر، على أن تغطي تلك الإيصالات في مجموعها البضائع التي يشملها إصال المستودع الأصلي. وتقاديا للإضرار بحقوق الدائن المضمون الحائز للسند الرهني، توضح الفقرة 1 من المادة 34 أن في حال تحويل السند الرهني منفصلا عن إصال المستودع، لا يجب أن يقسم مشغل المستودع الإصال إلا بتعليمات من حائز كل من إصال المستودع والسند الرهني. وحيثما قُسم إصال المستودع دون إبراز السند الرهني، فلا يكون لذلك أي تأثير على الحق الضماني لحائز السند الرهني في إصال المستودع والبضائع المشمولة به على السواء ولا على التزامات التسليم الواقعة على مشغل المستودع بمقتضى هذه المادة.

عندما يكون المبلغ المضمون بالسند الرهني غير مستحق بعد

186- تقاديا للإضرار بحقوق الدائن المضمون الحائز للسند الرهني وضمانا أيضا لعدم تجريد حائز إصال المستودع من حقوقه في البضائع دون موافقته، لا تسمح الفقرة 2 لمشغل المستودع بتسليم البضائع إلا عند إبراز كل من إصال المستودع والسند الرهني.

عندما يكون المبلغ المضمون بالسند الرهني مستحق بالفعل

187- بيد أنه حالما يحل أجل استحقاق الدين المضمون بالسند الرهني ولا يتقاضى الدائن المضمون مستحقاته في التاريخ المحدد لسدادها، لا تعود هناك حاجة إلى إبراز إصال المستودع ويحق للدائن الحائز للسند الرهني الذي لم يتقاضى مستحقاته إنفاذ حقوقه الضمانية عن طريق احتياز البضائع المرهونة (انظر التعليق على الفقرة 3 من المادة 32، في الفقرة 180 أعلاه). وفي هذه الحالة، تنص الفقرة 3 على تسليم البضائع [عند إبراز السند الرهني سواء أتم التنازل عن إصال المستودع أيضا أم لم يتم]، [أو] [وفق ما يشترطه حائز السند الرهني عملا بإجراءاته المتعلقة بإنفاذ السند الرهني]. ويفترض البديل الأول الوارد بين معقوفتين أن في حال تقصير المدين ينبغي أن يكون الدائن قادرا على حبس الضمان (البضائع المقدمة كضمانة) دون أي حاجة إلى إبراز إصال المستودع. ولا تعود لإصال المستودع المنفصل

قيمة ما لم يكن مصحوباً بالسند الرهني. أما البديل الثاني، فيشير إلى الإجراءات الأخرى لإنفاذ السندات الرهنية في الدولة المشترعة التي يجوز بموجبها لحائز السند الرهني أن يطلب تسليم البضائع. وينبغي للدول المشترعة أن تختار البديل الذي يتسق مع قانونها الإنفاذي.

188- وباستثناء هذه الحالات الخاصة، فإن معظم الأحكام المتعلقة بحقوق مشغل المستودع والتزاماته في إطار النظام الواحد، على النحو المبين في المواد 23 إلى 30، تنطبق أيضاً على التحويلات والتعاملات في السندات الرهنية في إطار النظام المزدوج.

الفصل السادس - انطباق هذا القانون⁽¹⁰⁾

المادة 35 - بدء النفاذ

189- تقضي الفقرة 1 من المادة 35 بأن تحدد الدولة المشترعة التاريخ الذي سوف يبدأ فيه نفاذ القانون الجديد. وعلى الدولة المشترعة، وهي تحدد تاريخ بدء نفاذ القانون الجديد، أن تنظر بعناية في آثاره على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وسيلزم ترك فترة زمنية معينة من أجل جملة أمور، منها السماح لأصحاب المصلحة بالتعرف على القانون الجديد وتشريعاته الثانوية المنفذة لأحكامه والاستعداد للامتثال للقواعد الجديدة.

190- وتنص الفقرة 2 من المادة 35 على أن القانون الجديد لا ينطبق إلا على إيصالات المستودعات (وفي حالة نظام الإيصالات المزدوج، الإيصالات الرهنية) التي تصدر بعد بدء نفاذه. ويتعين على الدول المشترعة التي تعمل على إصلاح نظام الإيصالات المزدوج لديها أن تدرج الإشارة الواردة بين معقوفتين إلى السندات الرهنية في الفقرة 2، بينما يتعين على الدول التي لا تأخذ بهذا النظام المزدوج أن تحذف تلك الإشارة بكاملها.

المادة 36 - إلغاء القوانين الأخرى وتعديلها

191- يوفر القانون النموذجي إطاراً شاملاً للقانون الخاص يحكم إصدار إيصالات المستودعات وتحويلها. وبناءً على ذلك، تقضي الفقرة 1 بأن تحدد الدولة المشترعة القوانين التي يتعين إلغاؤها عند بدء نفاذ القانون الجديد. وستتوقف الطريقة التي ينفذ بها الإلغاء على شكل القانون السابق والنظام القانوني للدولة المشترعة. فإذا كان القانون السابق يشكل قانوناً منفصلاً أو مجموعة منفصلة من القوانين، فيمكن إلغاؤه بالكامل. أما إذا كانت أحكام القانون السابق متضمنة في قوانين تتناول أيضاً مواضيع أخرى، وجب على الدولة المشترعة أن تحدد الأحكام المراد إلغاؤها والأحكام التي يتعين الإبقاء عليها أو تعديلها. وإذا كان القانون السابق يستند كلياً أو جزئياً إلى فتاوى قضائية (كما هو الحال مثلاً في القانون الأنغلو-سكسوني)، فعادة ما يُبطل مفعول قانون إيصالات المستودعات الإلكترونية الجديد القواعد المستمدة من السوابق القضائية السابقة دون حاجة إلى أن تتخذ الدولة المشترعة أي تدابير صريحة لإلغائها.

192- ويتفاعل قانون إيصالات المستودعات مع العديد من القوانين الأخرى، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمعاملات المضمونة والعقود التجارية والإجراءات المدنية والإنفاذ وكذلك إطار القانون الإداري بشأن المستودعات على نطاق أوسع. ويمكن أن تتضمن هذه القوانين الأخرى أحكاماً تشير إلى قانون الدولة المشترعة السابق الذي يحكم إيصالات المستودعات أو تستند إليه. ووفقاً لذلك، تنص الفقرة 2 على أن تعدل الدولة المشترعة هذه الأحكام بالقدر اللازم لمواءمتها مع أحكام قانونها الجديد.

(10) قد يعاد ترقيم هذا الفصل إذا قرر الفريق العامل اعتماد فصل بشأن إيصالات المستودعات الإلكترونية.

193- وعلى غرار المواد الأخرى من القانون النموذجي، لا يبدأ نفاذ المادة 36 إلا في اللحظة التي يدخل فيها حيز النفاذ القانون الجديد الذي يشترع القانون النموذجي عملاً بالمادة 35. وحتى ذلك الحين، تظل الأحكام المدرجة في هذه المادة بقصد إلغائها أو تعديلها سارية المفعول.

رابعاً - التشريع المتمم

ألف - مقدمة

194- يغطي القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات جوانب القانون الخاص المتعلقة بإيصالات المستودعات، بما في ذلك إصدار إيصالات المستودعات وتحويلها وحقوق الأطراف والتزاماتها. وهذه العوامل مهمة في تمكين المعاملات التجارية المتعلقة بالبضائع المخزنة وفي تيسير الحصول على التمويل من خلال استخدام إيصالات المستودعات كضمانة رهنية. غير أن التطبيق الفعال لهذه الأحكام قد يستلزم تنميتها بتشريعات تشيئ إطاراً مؤسسياً لتنظيم المستودعات و/أو إنشاء نظام لإيصالات المستودعات. والغرض الأساسي من هذا الجزء هو توفير إرشادات حول كيفية وضع قواعد متممة لتنفيذ أحكام قانون إيصالات المستودعات الجديد بشكل فعال.

195- وبهذا يتجاوز هذا الجزء نطاق القانون النموذجي ليقدم إرشادات بشأن تصميم الجوانب التنظيمية لنظم إيصالات المستودعات، التي لا تتصل بالتنفيذ المباشر لأحكام القانون النموذجي. وقد تقرر إدراج هذه الإرشادات في دليل الاشتراع بسبب أهمية هذه الجوانب في تسيير نظام إيصالات المستودعات، الذي سيعزز قيمة إيصالات المستودعات. ولذلك فإن الأحكام المقترحة في هذا الجزء مهمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للقانون النموذجي السابق بيانها في هذا الدليل⁽¹¹⁾.

196- وينقسم المحتوى المتبقي من هذا الجزء إلى أربعة أقسام تتعلق بترخيص المستودعات والإشراف عليها، والتأمين، والسجل المركزي لإيصالات المستودعات، وإيصالات المستودعات الإلكترونية. ويشتمل كل قسم منها على أحكام مقترحة لإدراجها في التشريعات الثانوية.

197- ويتوسع القسم باء المتعلق بموضوع "الترخيص والإشراف" في توضيح مدى أهمية هذه العمليات التنظيمية في توفير الثقة لدى جميع الأطراف المعنية. ثم يحدد أحكاماً معينة يمكن إدراجها في التشريعات المناسبة بشأن نطاق نظام إيصالات المستودعات، وإدارة تراخيص المستودعات، ومدة الترخيص، وعمليات التفتيش، وتعليق التراخيص أو إلغائها. وأخيراً، يقترح إدراج عدة أحكام في التشريعات الثانوية المتعلقة بمتطلبات الترخيص، ومتطلبات التفتيش، والمفتشين، والعقوبات والمخالفات (بما في ذلك تعليق التراخيص أو إلغاؤها).

198- ويتضمن القسم جيم المتعلق بموضوع "التأمين" اقتراحات بأحكام تتصل بالتزام مشغل المستودع بعمل بوليصة تأمين تغطي البضائع المخزنة. وتتعلق الأحكام المقترحة بالحد الأدنى لقيمة التغطية بالتأمين والأحداث التي تغطيها هذه البوالص، وتدابير الحد من المخاطر التي يتعين على مشغلي المستودعات تنفيذها، ونطاق التغطية بالتأمين (التغطية التأمينية)، والمعلومات التي يتعين إدراجها في إيصالات المستودعات (فيما يتعلق بالتأمين)، والبضائع المؤمن عليها سابقاً.

199- ويحدد القسم دال المتعلق بموضوع "السجل المركزي لإيصالات المستودعات" عدة أحكام تتصل بتسجيل المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات. ومن المسائل المشمولة في هذا القسم أنواع المعاملات التي يمكن

(11) انظر القسم باء من الجزء الثاني أعلاه.

تسجيلها؛ وإنشاء سجل مركزي؛ وواجب تسجيل عمليات تحويل إيصالات المستودعات وصلاحيات تسجيلها؛ ووظائف السجل المركزي وواجباته وسماته؛ وإمكانية وصول الأطراف إلى السجل المركزي.

باء - الترخيص والإشراف

200- لعل الدولة المشترعة تود أن تنظر في وضع قواعد تنص على معايير أو متطلبات يتعين على المستودعات والمشغلين الوفاء بها. وسيحدد هذا التشريع، على سبيل المثال، واجب العناية الذي يقع على عاتق مشغل المستودع وفقا للمادة 23. ومن ثم، يمكن للدول المشترعة ألا تسمح بتشغيل المستودع أو المشاركة في نظام إيصالات المستودعات إلا بعد الحصول على ترخيص في هذا الشأن. ويمكن أن يترك لتقدير واضعي القواعد ذات الصلة في الدولة المشترعة تحديد ما إذا كان من اللازم إصدار ترخيصين منفصلين للمستودع نفسه ولمشغله أو الاكتفاء بترخيص واحد لتشغيل المستودع.

201- واشتراط ترخيص مشغلي المستودعات يكفل توافر الثقة لدى جميع الأطراف. ومن شأن وجود نظام ملائم للترخيص والتفتيش للمستودعات أن يعزز الثقة في إيصالات المستودعات.

202- وفيما يلي بعض الأحكام التي يمكن النظر فيها.

النطاق والتعاريف

203- يمكن للدولة المشترعة أن تدرج في تشريعاتها تعريفا للمستودع، يحدد مثلا نوع هيكله (على سبيل المثال مستودع أكياس أو صومعة)، وما إذا كان يحتوي على خزائن للمعادن الثمينة وصهاريج للزيوت أو أنواع بديلة من التخزين مثل الأكياس الصومعية، ومدى جواز أن يكون مستودعا عموميا أو خصوصا أو يجمع بين الأمرين.

الإدارة

204- ينبغي للدولة المشترعة أن تعين السلطة المختصة بترخيص المستودعات والإشراف عليها وأن تحدد ولايتها ووظائفها. ويمكن أن تكون هذه السلطة المعنية هيئة تنظيمية قائمة بالفعل (مثل وزارة الزراعة أو الهيئة المعنية بسوق الأوراق المالية) أو، في حال عدم وجود جهة من هذا القبيل، هيئة مشكلة عملا بالتشريع الجديد (مثل مجلس معني بإيصالات المستودعات). ومن شأن وجود هيئة مستقلة لترخيص المستودعات والإشراف عليها أن يوفر الثقة في سلامة المستودعات.

205- ويمكن أن ينص التشريع الخاص بنظام إيصالات المستودعات أيضا على صلاحيات جهة الترخيص المعنية ووظائفها. ويمكن أن تشمل هذه الوظائف إصدار التراخيص أو تعليقها أو إلغاؤها وإنشاء نظام لتصنيف النوعية وتحديد أوزان البضائع.

متطلبات الترخيص

206- ينبغي أن تحدد القواعد المتممة شروطا قياسية للمستودعات المراد ترخيصها يمكن أن تشمل الأحكام الواردة في الفقرات التالية. وتصدر جهة الترخيص الرخصة المطلوبة في حال استيفاء متطلبات الترخيص. ويمكن مع هذا أن يمنح مقدم الطلب مهلة زمنية لتصحيح ما قد يتبين من أوجه عدم الامتثال لهذه المتطلبات وعدم التوافق معها.

207- متطلبات البنية التحتية: يمكن أن تطلب جهة الترخيص توافر شروط معينة في هيكل المستودع (على سبيل المثال، انعدام النفاذية للرطوبة والقوارض؛ تأمين المداخل؛ توافر المعدات المناسبة)، أو قد تشير إلى المعايير المناسبة للبنية التحتية المادية إذا حددتها جهات أخرى (مثل مكتب المعايير أو الهيئة المعنية بتنظيم القطاع السلي).

208- الموظفون المؤهلون: يمكن أن يشترط التشريع تشغيل موظفين مؤهلين لإدارة المستودع وفنيين معتمدين لتصنيف النوعية ووزائين مشهود لهم بالنزاهة لتحديد أوزان البضائع على سبيل المثال، وذلك لضمان توافر الخبرات اللازمة لدى العاملين لاستيفاء بارامترات الجودة، على سبيل المثال من خلال الدقة في الوزن وتصنيف النوعية، لأن هذا يؤثر على قيمة البضائع المخزنة.

209- المتطلبات المتعلقة بمشغل المستودع: يمكن أن تحدد جهة الترخيص شروطاً معينة ينبغي أن يستوفيها مشغل المستودع (على سبيل المثال، التسجيل القانوني، والقدرة الإدارية، والموارد المالية، وإجراءات التشغيل القياسية).

مدة الترخيص

210- يمكن أن ينص التشريع على أن مدة صلاحية الترخيص هي سنة أو أكثر تبعا لممارسات الترخيص القائمة التي تضمن جودة التخزين وثقة الأطراف في النظام.

عمليات التفتيش

211- يمكن أن ينص التشريع على إجراء عمليات تفتيش على المستودعات كشرط لمنح الترخيص بغية ضمان الشفافية والحفاظ على المعايير المعمول بها في مجال التخزين. ويمكن ألا يقتصر الأمر على إجراء التفتيش أثناء عملية طلب الترخيص بل أن يشمل أيضا عمليات تفتيش لرصد مدى الامتثال لواجبات تشغيل المستودع. ويمكن تنظيم عمليات التفتيش هذه وفق جدول محدد وكذلك على نحو مباغت. ويمكن إجراء عمليات التفتيش المجدولة بانتظام، في حين أن تواتر عمليات التفتيش المباغت قد يترك لتقدير السلطة المختصة.

متطلبات التفتيش وعمل المفتشين

212- يمكن أن ينص التشريع على بارامترات لعمليات التفتيش وإجراءات لتنفيذها، مثل فحص البضائع المخزنة وسجلات التخزين ودفاتر الحسابات والمعدات والشهادات الدالة على الالتزام بجدول المعايرة والصيانة بالإضافة إلى متطلبات الترخيص. وينبغي أن يلزم التشريع مشغل المستودع بتمكين المفتشين من دخول المستودع والوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وأن يوجب عليه بشكل عام التعاون معهم. ويمكن أن تشكل إعاقة عمل المفتشين في هذا الشأن جريمة.

213- ويمكن أن ينص التشريع على تعيين مفتشين للتفتيش على عمليات إصدار التراخيص ورصد مدى الحفاظ على معايير الجودة أثناء مدة سريان التراخيص لأغراض الامتثال. ويمكن أن يكون المفتشون موظفين لدى جهة الترخيص، كما يمكن أن يكونوا من العاملين لدى كيانات خاصة، على أن يخضعوا لإشراف جهة الترخيص. وينبغي تحديد أدوار المفتشين ووظائفهم بوضوح لضمان حماية حقوق مشغل المستودع وعدم تعرضها للتعسف. ويمكن إلزام المفتشين المعيّنين بأن يقدموا ما يثبت هويتهم بالإضافة إلى أدون التفتيش أثناء عمليات التفتيش.

تعليق التراخيص والإغاؤها

214- يمكن أن ينص التشريع أيضا على إجراءات إدارية بشأن عمليات تعليق التراخيص والإغائها تشمل إخطار مشغل المستودع بنية تعليق الترخيص أو إلغائه. ويمكن أن تنص الإجراءات الإدارية على عقد جلسة استماع لمشغل المستودع قبل تعليق الترخيص أو إلغائه، مما يمكن جهة الترخيص من أن تأخذ في الاعتبار الظروف السائدة التي أدت إلى وقوع المخالفة من أجل اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن. وقد تشمل هذه التدابير فرض غرامات، أو اتخاذ إجراءات تصحيحية مع توجيه إنذار، أو إجراءات إنفاذ أخرى لحماية الأشخاص الذين لهم مصلحة مشروعة في البضائع المخزنة في المستودع.

العقوبات والمخالفات

215- يمكن أن ينص التشريع على فرض جزاءات على انتهاك متطلبات الترخيص. وقد تشمل هذه الجزاءات تعليق الترخيص أو إلغائه. وينبغي أن تتناسب طبيعة الجزاء وشدته مع جسامته الانتهاك.

216- ومن الأحوال التي يجوز فيها إلغاء الترخيص أو تعليقه ما يلي: التوقف عن الامتثال للمعايير المحددة للبنية التحتية للمستودعات؛ عدم المحافظة على جودة البضائع المخزنة، وبوجه أعم، عدم الوفاء بواجب العناية؛ عدم احتساب البضائع المودعة التي صدر إيصال مستودع بشأنها؛ الأفعال الجنائية مثل الاحتيال والسرقة؛ تزوير السجلات.

جيم- التأمين

217- يمكن للدولة المشترعة أن تلزم مشغل المستودع بالتأمين على البنية التحتية والبضائع المراد تخزينها أو التأمين من التعويض المهني أو المسؤولية تجاه الغير. والهدف العام من إلزام مشغلي المستودعات بالتأمين على البضائع المودعة هو حماية حقوق المودعين والدائنين وحائزي الإيصالات الآخرين أثناء تخزين البضائع في المستودعات. وينبغي أن يضمن التأمين حقوق حائز الإيصال في حال تقصير المستودع أو عدم تسليم البضائع المخزنة. ومن ثم، يوفر التأمين ضمانا لحائزي الإيصالات ويعزز ثقتهم في استلام بضائعهم.

218- ولا يشترط القانون النموذجي أن يحصل مشغل المستودع على أي بوالص تأمين بشأن الوفاء بالتزاماته المتصلة بالبضائع المخزنة في مستودعاته، إنما ينص فحسب على أن مشغل المستودع يمكن أن يدرج في إيصال المستودع اسم المؤمن، إن وجد، الذي أمّن على البضائع (انظر الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 10).

219- غير أن القانون الذي ينظم عمل المستودعات كثيرا ما يلزم مشغلي المستودعات بالتأمين كشرط لإصدار الترخيص واستمراره. وينبغي أن يحدد التشريع المتعلق بنظم إيصال المستودعات الحد الأدنى (لقيمة) التغطية بالتأمين وقائمة بالأحداث التي يجب أن تغطيها بوليصة التأمين.

220- وينبغي للسلطة التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار مدى اكتمال نمو السوق المعينة؛ إذ لا ينبغي أن تتجاوز ما يلزم لتحقيق ما تنشده من توازن بين الأهداف التحوطية والسعي إلى تنمية السوق. وقد شهد القطاع الزراعي، على وجه الخصوص، زيادة في معدلات أقساط التأمين في السنوات الأخيرة بسبب جملة عوامل، منها تواتر الخسائر والكوارث الطبيعية وازدياد الحاجة إلى الرصد. وينبغي للسلطة التنظيمية أن تكفل، من حيث المبدأ، معالجة الجوانب التالية.

الحد الأدنى لقيمة التغطية

- 221- لا تنص التشريعات في العادة على الحد الأدنى لقيمة التغطية، بل تترك المسألة للسلطة المختصة. ويجوز للمشرع أن يعين حداً أدنى يجب أن يغطيه التأمين ويخول السلطة المختصة صلاحية تجاوز هذا الحد بالزيادة، مما يوفر لها المرونة اللازمة لتعديل المبلغ المطلوب بمرور الوقت. وينبغي للتشريع عندئذ أن يعين القيمة الدنيا التي يجب أن تغطيها بوليصة التأمين ذات الصلة، وعادة ما تكون هذه القيمة مساوية للقيمة القصوى للبضائع المخزنة في المستودع في أي وقت معين.
- 222- ومن الضروري أن تُدرج في القواعد المتممة أحكام تلزم مشغل المستودع بأن يقدم للمودع والممول ما يثبت وجود التأمين.

المجموعة الدنيا من الأحداث الواجب تغطيتها بالتأمين

- 223- ينبغي تضمين التشريع أيضاً قائمة بالأحداث التي يجب أن تغطيها بوالص التأمين التي يحصل عليها مشغلو المستودعات. ومن الضروري تغطية المسؤولية في حال وقوع حدث خارج نطاق سيطرة المشغل. فالتشريعات الخاصة بالمنتجات الزراعية قد تشترط على سبيل المثال تغطية البضائع بالتأمين ضد الحريق والمخاطر الاعتيادية. وعادة ما يشمل التصنيف الشائع للمخاطر التي يمكن التأمين بشأنها الحريق والمخاطر الاعتيادية؛ والسطو/السرقه؛ وتغطية حالات خيانة الأمانة (أي التأمين ضد احتيال الموظفين)؛ والتعويض المهني (أي التأمين ضد الإهمال). وقد تلزم تغطية منفصلة للاضطرابات المدنية والعنف السياسي والإرهاب في بعض البلدان وفقاً لسياق الأحداث.
- 224- ويجب أن تغطي بوليصة التأمين الأحداث المذكورة في التشريعات ذات الصلة، وكذلك أي أحداث أخرى تتفق عليها أطراف عقد التأمين. وبدلاً من ذلك، يمكن أن توفر بوليصة التأمين تغطية ضد "جميع المخاطر" باستثناء المخاطر التي تُستثنى تحديداً. ويمكن أن تتعلق هذه الاستثناءات بالخسائر أو التلفيات الناجمة عن الحشرات أو الآفات ودرجات الحرارة القصوى والبلى والتعفن والكسر والتلف أو الخش والأعمال الإجرامية والأعمال الحربية. ومن الضروري، عند استخدام هذه الصيغة، ألا تُستبعد من التغطية بالتأمين ضد "جميع المخاطر" المجموعة الدنيا من الأحداث المنصوص عليها في التشريع.
- 225- وتوفر بوالص التأمين ضد "جميع المخاطر" تغطية أفضل في حال وقوع أحداث غير متوقعة، مما يقلل من مخاطر الخسارة بالنسبة للمودعين وأي حائز لإيصالات المستودعات. غير أنها قد تؤدي إلى زيادة قيمة أقساط التأمين بالنسبة لمشغلي المستودعات بسبب احتمال حدوث مطالبات غير متوقعة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة التخزين بالنسبة للمودع. وينبغي للأطراف أن تأخذ هذه العوامل في الاعتبار عند التفاوض على عقد التأمين.

تدابير الحد من المخاطر

- 226- من الشائع أن تضع شركات التأمين شروطاً ينبغي أن يفي بها مشغلو المستودعات للحصول على بوالص التأمين التي يريدونها، ومن تلك الشروط وجود تدابير أمنية تقلل من المخاطر. وبما أن الشروط الإطارية قد تتغير، فمن المهم ضمان الاستعراض والتحديث بانتظام. وبناء على ذلك، يوصى بإدراج حكم مقابل في التشريع يمكن أن يلزم مشغلي المستودعات بوضع سياسات وإجراءات بشأن القواعد الأساسية للسلامة والوقاية والحماية، ويجب أن تستعرض هذه السياسات والإجراءات مرة واحدة على الأقل في السنة.
- 227- وبناء على ذلك، يجب أن تراعي سياسات المستودع وإجراءاته المتعلقة بالقواعد الأساسية للسلامة والوقاية والحماية ما يلي على أقل تقدير:

- توفير الأمن المادي للمرافق التي يتم فيها تخزين البضائع؛
 - وجود نظام إنذار محلي بشأن حوادث الاقتحام أو الحريق أو الهجوم، التي قد تتعرض لها المستودعات أو المباني التي توجد بها البضائع، ويرسل هذا النظام، حسب الحالة، إشارات مقابلة إلى مركز الإنذار - ويجب أن يحتوي أيضا على مولدات احتياطية للكهرباء؛
 - وضع وتنفيذ إجراءات للكشف عن الاحتيال أو سرقة البضائع، مع مراعاة التحكم في الدخول إلى المستودعات أو المباني؛
 - توفير الإضاءة الكافية في المناطق المحيطة بالمستودعات أو المباني وفي المناطق المخصصة لحركة المركبات والشاحنات (مناطق المناورة)؛
 - توفير الأمن والحماية للممتلكات المنقولة وغير المنقولة والنظم الحاسوبية والموظفين.
- 228- وتعتمد تكلفة التأمين على المستودع على نوع التغطية المختارة (المرافق أو المحتويات أو التغطية الاختيارية)، وحجم المستودع، وموقعه (منطقة صناعية أو حضرية أو ريفية)، وعمر المبنى، وتاريخ أحدث التجديدات، والتدابير الأمنية المعمول بها (مثل الأبواب وأجهزة الاستشعار وأجهزة الإنذار وما إلى ذلك).

نطاق التغطية التأمينية

- 229- تشمل التغطية التأمينية الأساسية للمستودعات تغطية المستودع نفسه ومحتوياته (أي البضائع). وفيما يتعلق بمحتويات المستودع، من الشائع أن يشمل وصف البضائع المؤمن عليها السلع التجارية والمواد الخام والمنتجات قيد التجهيز والمنتجات النهائية والآلات والأثاث والأدوات واللواحق (الإكسسوارات) وسائر المعدات اللازمة لتشغيل منشأة المؤمن له. وبناء على ذلك، ينبغي أن يتضمن التشريع حكما يقضي بوصف البضائع المحددة التي تغطيها بوليصة التأمين ذات الصلة. ويشمل ذلك كل ما يملكه المؤمن له و/أو الغير من المخزونات و/أو أكداش البضائع المشمولة بعنايتهما أو الموضوعة في عهدهما أو تحت سيطرتهم ويتحملان المسؤولية القانونية عنها وتوجد في الأماكن المعلنة.

البضائع المؤمن عليها بشكل منفصل

- 230- يمكن أن يحدد التشريع مدى جواز أن يعرض مشغل المستودع على المودع خيارا باستصدار بوليصة تأمين خاصة به لتغطية المخاطر جزئيا أو كليا خلال فترة تخزين البضائع أو تخزين البضائع دون تأمين. ومن المرجح أن تقدم الخيارات من هذا القبيل لقاء مقابل مالي (مثل تخفيض رسوم التخزين). وإذا نص التشريع على جواز تقديم خيارات من هذا القبيل، فمن الممكن أن يحدد مدى مسؤولية مشغل المستودع بمقتضى واجب العناية الملقى على عاتقه في حال تحقق المخاطر التي يمكن التأمين ضدها.

دال - السجل المركزي لإيصالات المستودعات

- 231- لا توجد أحكام خاصة بالسجل في القانون النموذجي. غير أن الدولة المشتري يمكن أن تضع قواعد إضافية لإنشاء سجل وتعهد لتتبع المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات وتتبع الإيصالات التي تصدرها المستودعات في قاعدة بيانات مركزية.

- 232- وينبغي للدولة المشتري أن تحرص على عدم الإفراط في وضع القواعد الملزمة لأن ذلك قد يعوق الابتكار التكنولوجي أو يبطئه. ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب التالية من أجل وضع إطار قانوني مناسب.

وظائف السجل المركزي والمعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات التي تخضع للتسجيل

233- يمكن أن تشمل وظائف السجل المركزي تسجيل الإيصالات الصادرة والمحولة، وعمليات تحويل إيصالات المستودعات، وما إلى ذلك. ويمكن للدولة المشتربة أيضاً أن تنص على قواعد بشأن الأدلة المعترف بها فيما يخص المعلومات المحفوظة في السجل، مثل تأكيد صحة التسجيل عن طريق شهادات التسجيل أو رسائل أو أرقام تؤكد التسجيل على سبيل المثال.

234- وتحديد ماهية المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات التي ينبغي تسجيلها هو أمر متوقف على نوع إيصالات المستودعات الصادرة أو المستخدمة في الدولة المشتربة، وعلى الوساطة المستخدمة في إصدار الإيصالات (الإيصالات الورقية أو الإلكترونية)، وعلى الإطار القانوني القائم. والمعاملات التي يمكن تسجيلها هي إصدار الإيصالات وتحويلها وتطهيرها؛ والتسويات وعمليات التسليم المتعلقة بالبضائع؛ وإلغاء الإيصالات والتنازل عنها؛ وفقدان إيصالات المستودع أو تلفها؛ واستبدال إيصالات المستودعات.

المؤسسة المعنية للقيام بالتسجيل

235- ينبغي أن ينص التشريع على المكان الذي سيقام فيه السجل والكيان الذي سيضطلع بمهام أمين السجل. ويمكن أن يكون مؤسسة عمومية أو كياناً خاصاً تحت إشراف جهة عمومية.

واجب تسجيل المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات

236- يمكن أن يوجب الإطار القانوني على مشغلي المستودعات تسجيل المعاملات ذات الصلة نظراً لأنهم هم الذين يصدرون الإيصالات وأن لديهم ما يكفي من النظم والموظفين للقيام بذلك، مما يجعل العملية أسهل وأكثر كفاءة. غير أن بعض المعاملات، مثل عمليات التحويل، قد يلزم أن تسجلها أطرافها.

واجبات السجل المركزي وسماته

237- يمكن أن ينص التشريع على واجبات السجل المركزي وسماته التي تكفل كفاءة السجل ونزاهته في إدارة المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات. وينبغي أن تشمل واجباته ما يلي:

- الاحتفاظ بسجل مراجعة للمعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات ذات الصلة لضمان الاحتفاظ بصورة شاملة لجميع المعاملات لفترة زمنية مناسبة بعد انقضاء صلاحية إيصال المستودع المعني.
- الوفاء ببارامترات الأمن وإدارة المخاطر لضمان سلامة الإيصالات والمعاملات، بما في ذلك أداء عمليات التحقق المسبق قبل تسجيل التحويل؛
- توفير تقارير عن المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات؛
- القدرة على التعامل مع إيصالات المستودعات الصادرة إما بشكل إلكتروني أو بشكل ورقي أو بكلا الشكلين؛
- القدرة على تزويد الأطراف المأذون لها بإمكانية الوصول إلى قيوده.

إمكانية الوصول إلى السجل المركزي

238- بالإضافة إلى تسجيل المعاملات المتعلقة بإيصالات المستودعات، يمكن أن تتاح للأطراف المأذون لها، مثل المشتريين المحتملين والمؤسسات المالية، إمكانية الوصول إلى السجل للاضطلاع بتدابير الحرص

الواجب بشأن حالة إيصالات المستودعات. ويمكن أن يحدد الإطار القانوني ماهية هذه الأطراف وحقوق الوصول المكفولة لها بطريقة تضمن سرية وأمن إيصالات المستودعات وتيسر التجارة والحصول على الائتمان على نحو أسرع وأكثر كفاءة وشفافية.
